جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

"كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"

إعداد
جهاد محمد فهد جاد الله

إشراف
د. غسان دعاس
د. حاتم الكخن

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2011

"كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"

إعداد

جهاد محمد فهد جاد الله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2010/10/14 وتمت إجازتها.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. غسان دعاس	رئيساً / مشرفاً	.....
د. صهيب جرار	ممتحناً خارجيّاً	.....
د. سامح عطعوط	ممتحناً داخليّاً	.....
د. حاتم الكخن	مشرفاً ثانياً	.....

الإهـــداء

إلى خير البرية ومعلمها، سيد الخلق أجمعين، وخاتم النبيين والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

إلى والدي الكريمين، اللذين منحاني الكثير من عطائهم وصبرهم ودعائهم، راجياً الله عز وجل أن يطيل في عمرهم، ويحسن عملهم، ويديم صحتهم.

إلى أخوتي وأخواتي وأصدقائي الذين شجعوني وشاركوني مسيرتهم في هذا البحث، أو ساهموا فيه بشيء، فكانوا خير حافز ومعين على إتمامه.

إلى أرواح شهداء فلسطين الذين بذلوا الغالي والنفيس من أجلنا.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل الذي أعانني ومنحني القدرة على إكمال هذه الدراسة المتواضعة والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

ثم شكري الجزيل وتقديري العميق إلى الأستاذ الفاضل الدكتور غسان دعاس والدكتور حاتم الكخن، وذلك تقديراً لدورهم الثمين في متابعة الإشراف على الأطروحة إلى أن وصلت إلى هذه الصورة.

ولا أنسى التقدم بالشكر الجزيل والوفاء العظيم للجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة ومناقشة هذه الرسالة.

كما وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير لمن كان لهم أبلغ الأثر بتقديم التشجيع المعنوي وخاصة والدي ووالدتي وزوجتي وإخواني وأبنائي.

ولا أنسى تقديم الشكر للأصدقاء الأعزاء الذين كانوا نعم الرفيق، وكان لهم فضل التشجيع والمشاركة الإيجابية والمساعدة الكريمة وخاصة في ميدان الطباعة وإخراج هذا العمل.

"إقـــــــرار"

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"

"Efficiency of Tax Information for Palestinian Corporations Listed at PSE Using Computerized AIS"

أُقرّ بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنّما هو نتاج جهدي الخاصّ، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككلّ أو أيّ جزء منها، لم تُقدّم من قبل لنيل أيّة درجة أو لقب علميّ أو بحثيّ لدى أيّة مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: ..... Student's Name:

التوقيع: ..... Signature:

التاريخ: ..... Date:

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ك
ملخص الدراسة	ل
الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
متغيرات ونموذج الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
محددات الدراسة	7
مجتمع وعينة الدراسة	8
منهج الدراسة	8
الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية	**16**
المبحث أول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	17
المبحث ثاني: الحاجة إلى نظم معلومات في الشركات المساهمة العامة	30
المبحث ثالث: مفهوم النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية وأهميته في الشركات المساهمة العامة.	36
مبحث رابع: المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية	41
الفصل الثالث	48
المبحث الأول: تعريف الضريبة، قواعدها، خصائصها وأهدافها	49
المطلب الأول: تعريف الضريبية وقواعدها الأساسية	49
المطلب الثاني: أهداف الضرائب	52

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: الأساس القانوني للضرائب	55
المطلب الأول: الخصائص الواجب توافرها في النظام المحاسبي الضريبي	56
المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي ومفهوم السياسة الضريبية	58
الفصل الرابع: المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة	67
مقدمة	68
المنهج العلمي المستخدم	68
مجتمع الدراسة	68
عينة الدراسة	69
أداة الدراسة	72
اجراءات الدراسة	74
تصميم الدراسة	75
المعالج الاحصائية	76
الفصل الخامس: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات	77
مقدمة	78
تحليل أسئلة الدراسة	78
اختبار فرضيات الدراسة	96
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	104
النتائج	105
التوصيات	116
المراجع	119
الملاحق	125
ملحق رقم (1) الاستبيان	125
Abstract	b

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول (1.4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	69
جدول (2.4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	70
جدول (3.4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	70
جدول (4.4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	71
جدول (5.4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	71
جدول (6.4)	مجالات الدراسة	73
جدول (1.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات إجراءات عمل النظام مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	80
جدول (2.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات مدى تدفق المعلومات ومصادر البيانات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	83
جدول (3.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمدى السياسات المحاسبية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	85
جدول (4.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات صفات التقارير المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	88
جدول (5.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات صفات التقارير المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	90
جدول (6.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات صفات التقارير المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	92
جدول (7.5)	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المعدات والبرمجيات والتجهيزات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	94

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول (8.5)	متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية	96
جدول (9.5)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية	97
جدول (10.5)	متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي	98
جدول (11.5)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي	98
جدول (12.5)	نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي	99
جدول (13.5)	متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي	100
جدول (14.5)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي	100
جدول (15.5)	متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير سنوات الخبرة	101

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول (16.5)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم	101
جدول (17.5)	متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	102
جدول (18.5)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	103

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1-1)	نموذج أولي للدراسة دعاس (2006)	5
شكل (1-2)	نموذج الدراسة المعدل (من إعداد الباحث)	5
شكل (1-3)	تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية	29
شكل (1-4)	العلاقة بين مفهومي: النظام و نظام المعلومات	31

"كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"

إعداد الطالب

جهاد محمد فهد جاد الله

إشراف

د. غسان دعاس

د. حاتم الكخن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة مثل الفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في العمل، والمسمى الوظيفي.

وقد اقتضت الدراسة أن يتم تقسيمها إلى خمسة فصول جائت كما يلي:

تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها وأهدافها، ومنهجيتها ومحدداتها. أما الفصل الثاني فقد تناول نظم المعلومات المحاسبية وجودتها إضافة إلى المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية. وفي الفصل الثالث تطرق الباحث إلى تعريف الضريبة وقواعدها وخصائصها وأهدافها.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، قام الباحث بتطوير أداة الدراسة والتي تتكون من (65) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (80) فرداً، وبعد عملية تجميعها تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك ما تضمنه الفصل الرابع.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجة موافقة كبيرة على أسئلتها وعلى سؤال الدراسة الرئيس وهو: ما مدى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) من حيث مدى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغيرات الفئة العمرية، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في العمل، والمسمى الوظيفي بينما توجد هذه الفروق عند نفس مستوى الدلالة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. حيث تضمن ذلك الفصل الخامس

وأما الفصل السادس فقد تناول مناقشة نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها التي خلصت إليها الدراسة حيث أنه و في ضوء النتائج السابقة للدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1) ضرورة التعامل مع فواتير المبيعات والمشتريات والرواتب والأجور وإجراءات الصرف والأصول الثابتة بموجب السياسات الضريبة.

2) ضرورة وضوح طريقة تدفق المعلومات التي يعتمد عليها النظام والبيانات وصحتها.

3) ضرورة وجود سياسات محاسبية ضريبية واضحة وشفافة.

4) ضرورة التقيد بصحة ودقة التقارير الناتجة عن النظام الضريبي.

5) ضرورة وجود طاقم تنفيذ مدرب ومجهز على مستوى رفيع.

6) ضرورة وجود نظام محاسبي جيد ومعتمد والتأكد من فاعلية المعدات المستخدمة.

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 متغيرات الدراسة

6.1 نموذج الدراسة

7.1 فرضيات الدراسة

8.1 محددات الدراسة

9.1 مجتمع وعينة الدراسة

10.1 منهج الدراسة

11.1 الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

مقدمة:

نظراً للتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات بشكل عام حيث أصبحت تستخدم في معظم مجالات الحياة على شكل برامج تكون بالعادة سهلة الاستخدام وتؤدي إلى نتائج أكثر دقة وسهولة وسرعة في انجاز العمل المراد انجازه، فقد اثر ذلك إيجاباً على جميع المجالات التي تم استخدامها بها.

ولا يخفى على احد استخدام البرامج المحاسبية المحو سبة في الشركات العامة والخاصة وما تركه من اثر ايجابي على دقة المعلومات والتقارير الناتجة عن استخدامها وكذلك سهولة وسرعة انجاز العمل المحاسبي وأيضا الكفاءة العالية في تقديم المعلومات الدقيقة وذلك يعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات (Data) المدخلة (المدخلات) إلى النظام.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المعلومات الضريبية ومدى كفاءتها والتي تكون بالعادة مرتكزة على المعلومات المحاسبية التي يتم مراجعتها من قبل مدقق خارجي لإبداء الرأي حول عدالة تمثيلها للمركز المالي ونتيجة الأعمال، حيث يتم فحص صحة المدخلات للنظام وأيضا العمليات التي تتم من خلالها معالجة هذه البيانات وإخراجها على شكل تقارير مالية تمكن المستخدم من فهمها وإدراكها بسهولة ووضوح، لمعرفة نتائج التقارير المالية وخاصة في الشركات المساهمة العامة والتي تهم شريحة كبيرة من المستخدمين وهم حاملي الأسهم والمستثمرين، والاستفادة منها في خدمة قراراتهم الاستثمارية التي يمكن أن تشجع الاستثمار في شركة مساهمة معينة دون غيرها.

وتستفيد الدوائر الضريبية من ذلك لسهولة حساب مبلغ الضريبة المترتب على أرباح مثل هذه الشركات وأيضا ضريبة المبيعات تكون محسوبة تلقائياً وما على الشركة سوى توريده

إلى الدوائر الضريبية المختصة مما يسهل على دائرة الضريبة مراقبة حسابات الشركات عن طريق البرامج المحاسبية التي تستخدمها يضمن كفاءة عالية في المعلومات الضريبية الصادرة عن الشركات التي يمكن للدوائر الضريبية الاعتماد عليها.

وبالرغم من وجود مجموعة من البرامج المحاسبية الجاهزة في السوق والتي تتطابق مع معظم الأعمال وأيضا برامج محاسبية خاصة للشركات تكون فيها مواصفات خاصة وذلك حسب طبيعة عمل واحتياجات مثل هذه الشركات، ولكن يجب ان يتم فحص مثل هذه البرامج من قبل الدوائر الضريبية والمختصين في وزارة المالية وسلطة النقد وان يتم الموافقة عليها قبل دخولها حيز الاستخدام الفعلي وذلك لضمان حسن عملها وعدم مخالفتها للقوانين والتعليمات الضريبية المعمول بها في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت المنظمات العامة والخاصة نقلة كبيرة في أنظمة المعلومات، تمثلت باستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات الاتصال، بالإضافة للوسائل التكنولوجية الأخرى التي ساهمت في وجود نظام معلومات يعتمد بشكل أساسي على استخدام الحاسب ولذلك حرصت دائرة الضريبة على استخدام التكنولوجيا والبرمجيات لحفظ المعلومات والاستفادة منها، حيث تم تطوير نظام المعلومات ليتمكن من مجارات التطور الهائل في نظم المعلومات التي تعتمد على البرامج المحاسبية الالكترونية أو بالمعلومات المحاسبية ذاتها والتي إن دلت على شيء فإنها تدل على قدرة هذه البرامج والحواسيب على تسهيل العمل ودقته وسرعة تنفيذه وأيضا إعداد التقارير المالية حسب الحاجة لها وهنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس لها والذي نصه

ما مدى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال حاجة الدوائر الضريبية إلى وجود نظام محاسبي محوسب يؤدي إلى دقة وكفاءة المعلومات الضريبية المقدمة لهذه الدوائر وسوف يتم التركيز على المعلومات المقدمة من قبل الشركات المساهمة العامة وذلك لكبر حجم الأرباح التي تحققها مثل هذه الشركات والتي يتم دفع ما نسبته 15% من أرباحها الخاضعة للضريبة (قانون الضريبة الفلسطيني)، وأيضا لكبر حجم أعمال هذه الشركات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ولقيام هذه الشركات بمعاملات مالية واسعة ومعقدة وبالتالي يكون من السهل التلاعب في المعلومات الضريبية المقدمة إلى الدوائر الضريبية.

كما أن نقص الدراسات في مجال نظم المعلومات المحاسبية التي تؤثر بشكل كبير على المعلومات الضريبية تعطي أهمية خاصة لهذه الدراسة في إضافة شيء ولو بالقليل في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح النقاط التالية:

1- أهمية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية و أنواعها.

2- أهمية استخدام البرامج المحاسبية المحو سبة في الوحدات الاقتصادية بشكل عام.

3- إلقاء الضوء على وجهتي نظر المديرين الماليين وفاحصي الحسابات في النظم المحوسبة المستخدمة في الشركات موضوع البحث ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية والضريبية الصادرة عن هذه الشركات.

4- إلقاء الضوء على الصفات التي يجب أن تتوافر في النظام المحاسبي الالكتروني ليكون نظاماً جيداً يمكن الاعتماد عليه للأغراض الضريبية.

نموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة:

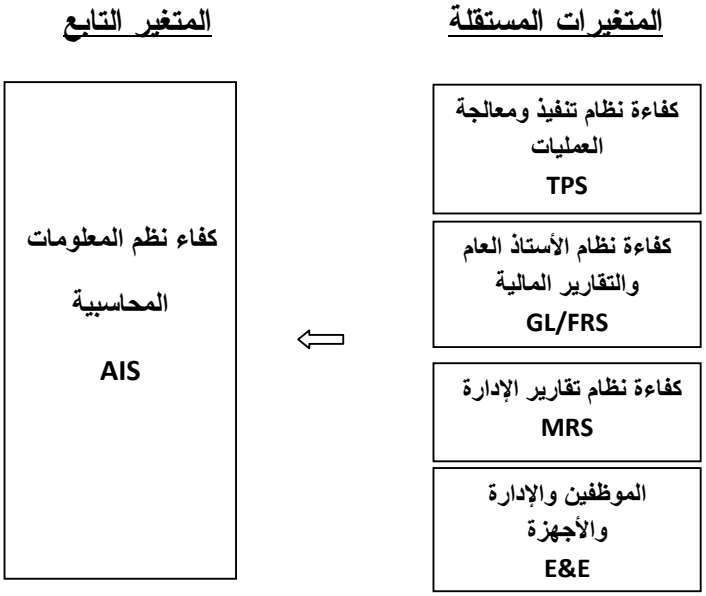

شكل (1-1): نموذج أولي للدراسة دعاس (2006)

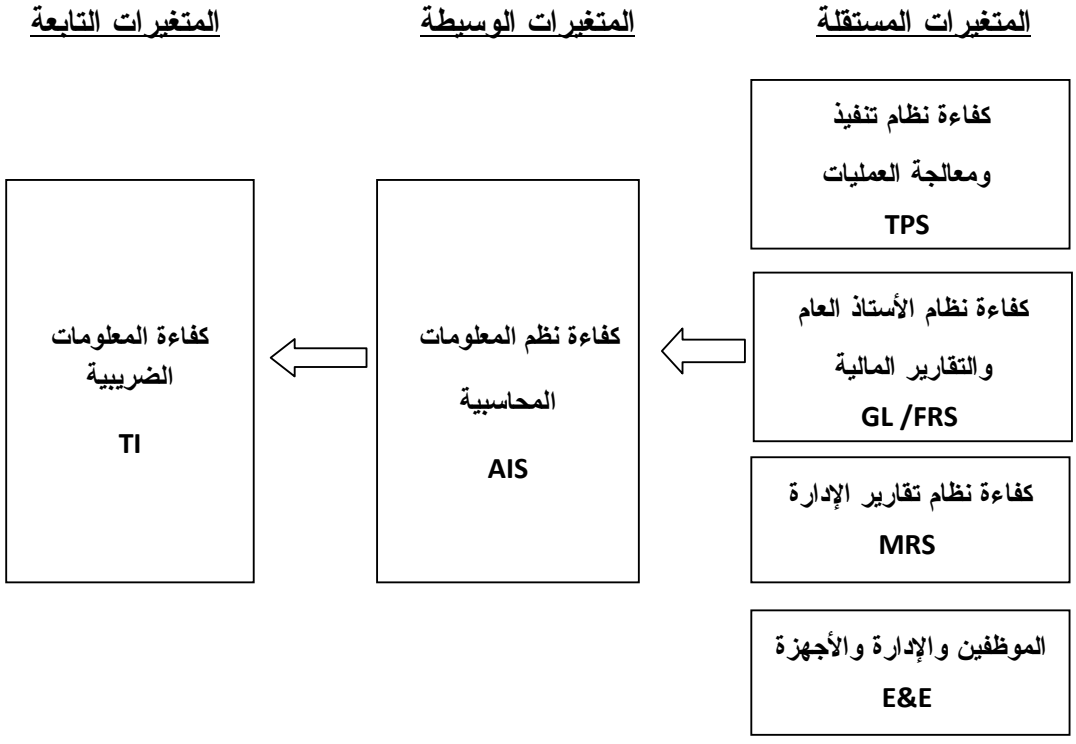

شكل (1-2): نموذج الدراسة المعدل (من إعداد الباحث)

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية.

الفرضية الثانية: لا تعتمد دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها.

الفرضية الثالثة:- لا تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة أكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية.

الفرضية الرابعة: لا تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية"ضريبة القيمة المضافة".

الفرضية الخامسة: لا تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لإغراض "ضريبة الدخل".

وينبثق عنها الفرضيات الصفرية التالية:

1- لا يوجد فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من وجهة نظر المدراء الحاليين وفاحصين الحسابات يعزي لمتغير السنة العمرية.

2- لا يوجد فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من وجهة نظر المدراء الحاليين وفاحصين الحسابات يعزي لمتغير المؤهل العلمي.

3- لا يوجد فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من وجهة نظر المدراء الحاليين وفاحصين الحسابات يعزي لمتغير التخصص العلمي.

4- لا يوجد فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من وجهة نظر المدراء الحاليين وفاحصين الحسابات يعزي لمتغير سنوات الخبرة.

5- لا يوجد فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من وجهة نظر المدراء الحاليين وفاحصين الحسابات يعزي لمتغير المستوى الوظيفي.

محددات الدراسة:

المحدد المكاني : تم اجراء هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ودوائر ضريبة الدخل والقيمة المضافة في محافظات الشمال والوسط وهي محافظات نابلس ورام الله وطولكرم وقلقيلية وجنين في الضفة الغربية / فلسطين.

المحدد البشري : تم اجراء هذه الدراسة على موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل والقيمة المضافة في منطقة الشمال.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في:

1- الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وحيث أن هذه الشركات تمثل مجموعة من القطاعات لذا سوف يتم اختبار عينة الدراسة بشكل كامل لمحاولة الإحاطة بكل المتغيرات في كل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

2- دوائر ضريبة الدخل والقيمة المضافة في محافظات الشمال والوسط وذلك لتشابه الإجراءات في كل هذه الدوائر فلا يوجد حاجة لأخذ كل الدوائر الضريبية.

عينة الدراسة:

تم اخذ عينة الدراسة حسب الجدول التالي:

الرقم	المديرية	موظف (مدير مالي)	مأمور نقدية فاحص
1	نابلس	7	8
2	رام الله	22	7
3	طولكرم	13	10
4	قلقيلية	–	16
5	جنين	–	22
المجموع		150	

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوعات نظم المعلومات بصورة عامة ونظم المعلومات المحاسبية ومدى جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تلك النظم بصورة خاصة.

كما تم إعداد استبانه لقياس مدى كفاءة المعلومات المحاسبية وبالتالي الضريبية من خلال توزيعها على كل الشركات حيث ستكون موجه إلى المديرين الماليين في الشركات موضوع البحث وفاحصي الحسابات في إحدى دوائر الضريبة وتم تحليل النتائج إحصائيا والخروج بالنتائج وإعداد التوصيات اللازمة.

الدراسات السابقة

1- دراسة سلام (2005):

وجاءت تحت عنوان "أثر إدخال نظام التداول الإلكتروني في أداء بورصة عمان للأوراق المالية"

إن من سمات هذا العصر – الذي بات يسمى عصر المعلومات- دخول تكنولوجيا المعلومات إلى مختلف ميادين الحياة, وقد أخذت هذه الظاهرة أشكالا عديدة كان من أبرزها عمليات إدخال أنظمة إلكترونية لتحل محل الأنظمة اليدوية التقليدية في مجالات عديدة, وقد كان إدخال نظام التداول الإلكتروني في بورصة عمان للأوراق المالية في منتصف عام 2000 أحد مشاهد هذه الظاهرة في مجال التعامل بالأوراق المالية, الأمر الذي أحدث تغيرات ملموسة في بعض مؤشرات أداء هذه البورصة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر هذا الحدث التكنولوجي على أداء بورصة عمان للأوراق المالية ممثلا في حجم التداول (Value Traded) والقيمة السوقية (Market Capitalization) فيها. لتنفيذ ذلك, تم جمع بيانات من مصادر ثانوية (مأخوذة من النشرات الإحصائية الشهرية للبورصة) تتعلق بمتغيرات الدراسة, حيث تم إجراء تحليل الفرق بين متوسطي عينتين: الأولى بمتغيرات الدراسة قبل إدخال النظام, والأخرى بعد إدخاله, لمعرفة فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين حجم التداول في البورصة قبل وبعد إدخال نظام التداول الإلكتروني, وفيما إذا كان هناك فرق معنوي بين القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في البورصة قبل وبعد إدخال ذلك النظام.

من خلال النتائج المستخرجة في هذه الدراسة, تبين أن استخدام نظام التداول الإلكتروني كبديل لنظام التداول اليدوي قد أسهم في رفع حجم التداول والقيمة السوقية للأوراق المالية في بورصة عمان للأوراق المالية, ويعتقد الباحث أن ذلك ناتج عن زيادة درجة الشفافية والأمان للمتعاملين والمستثمرين في البورصة، وإعطاء مرونة كبيرة ومعلومات مختلفة للوسطاء سهلت إجراء تحليل لأوضاع الشركات المتداولة بشكل أسرع, الأمر الذي حقق المزيد من العدالة والسرعة والسهولة في تنفيذ الأوامر. من جهة أخرى, فقد أدى النظام إلى تسهيل الرقابة على عمليات التداول ونشر المعلومات بشكل فوري سواء للمستثمرين المحليين أو الخارجيين الأمر الذي يساهم في زيادة عمق وسيولة السوق.

2- دراسة الجزار (2005):

وجاءت تحت عنوان "مدى تحقق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية (دراسة تطبيقية في الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية"

فرضت التغيرات الدولية المتسارعه في مجال المعلومات والاتصالات ضرورة قيام منظمات الاعمال بالإفصاح بشفافية عالية عن نتائج نشاطها الاستثماري في التقارير التي تنشرها، وذلك كمدخل لترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية الدولية عامة وبسوق السعودية للأوراق المالية على وجه الخصوص.

وقد قدمت الدراسة عرضا لبعض الدراسات السابقة التي اهتمت باستراتيجيات ودرجة الإفصاح (الشفافية) والمتغيرات التي تؤثر في درجة الإفصاح من خلال التقارير التي تصدرها المنظمات، وركزت الدراسة على أهم المفاهيم المستخدمة في هذا المجال، مثل مفهوم الإفصاح (الشفافيه)، ومستوي الإفصاح، ومفهوم الرقم القياسي لتحديد درجة الإفصاح.

وقد حددت الدراسة ستة فروض تم صياغتها بشكل يسمح تحقيقها اختباريا. ثم حددت متغيرات البحث في متغير تابع وهو درجة الإفصاح (الشفافية)، وخمس متغيرات مستقلة وهي متغيرات النمو بالشركة، وقرارا ت مستخدمي التقارير، ونوع الصناعة وحجم مكتب المراجعة، ومكانة الموقع علي الإنترنت. واستندت الدراسة إلي عينة مكونة من 58 شركة تنتمي لقطاعات مختلفة، وتراجع بواسطة مكاتب مراجعة مختلفة.

واستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب والنماذج الإحصائية مثل النسب والتكرارات، واختبار (T-Test) حول متوسط عينته وحول معامل الارتباط، وقدمت الدراسة عرضا لكيفية توظيف البيانات التي تم تصنيفها في عملية اختبار الفروض وقد توصلت إلي مجموعة من النتائج أهمها

تدني درجة الإفصاح (الشفافية) في التقارير المنشورة سواء بالصحف أو الانترنت.

كذلك لوحظ تولد شعور بعدم الثقة في مصادر المعلومات المتوافرة، مما يدفع المستثمر بالاعتماد على خبرته الشخصية في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

كذلك تخلف الشركات السعودية عن مثيلاتها بالدول الغربية في إدراك مدى أهمية استخدام الإنترنت كقناة فعالة لنشر وتوزيع التقارير المالية.

وفي ضوء ذلك تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات تقضي بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق المملكة للأوراق المالية. فضلا عن ضرورة إتساق وتجانس التقارير التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات وأخيرا قدم الباحث توجهات للبحث المستقبلي وتوصيات للدارسين والباحثين بمجموعة من قضايا بحوث جديده يطمع أن تكون ضمن توجهات البحث العلمي في الفتره القادمه لما يرى لها من أثر في خدمة الشركات، والمساهمين، والتنمية الاقتصادية الشاملة.

3- دراسة علاونة (2007):

وجاءت تحت عنوان " كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف"

استهدفت هذه الدراسة فحص كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف. وقد اشتملت عينة الدراسة على (16) شركة توفرت بياناتها طيلة مدة الدراسة (2006-2007).

وقد أظهرت النتائج عدم كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، ولعل ذلك راجع إلى حداثة السوق، وقلة عدد الشركات المدرجة من جهة، وضعف الرقابة التنظيمية من جهة أخرى.

4- دراسة الدعيس (2008):

وجاءت تحت عنوان "دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية "

ومن تحليل البيانات واختبار الفرضيات يتبن ما يلي:

1. إن نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب في اليمن لا يتصف بالخصائص المتعارف عليها في نظام المعلومات المحاسبية والتي أكدت عليها الدراسات والأبحاث المتعلقة بخصائص نظام المعلومات المحاسبية بما يكفل استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية والمختلفة وعلى رأسها الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
2. إن نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب في اليمن لا يوفر متطلبات الرقابة الإدارية والمحاسبية والضريبية والتي تسهم وتحد من ظاهرة التهرب الضريبي بدرجة كبيرة وإن كانت درجة توفرها لمثل هذه المتطلبات متوسطة.
3. إن نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب في اليمن لا يأخذ بالمعلومات غير مالية والتي تعتبر أساسية في مجال الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بدرجة كبيرة بل بدرجة متوسطة، وبالتالي لا تسهم مثل هذه المعلومات بالحد من التهرب الضريبي في اليمن.
4. إن حوسبة نظام المعلومات المحاسبي المطبقة والمستخدمة في مصلحة الضرائب في اليمن لا تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، إذ تبين من الدراسة انه لا يوجد نظام متكامل ومحوسب وفق الأسس العلمية والمتعارف عليها وإن كانت مصلحة الضرائب تستخدم الحواسيب والانترنت في أعمالها إلا أن ذلك لا يرقي إلى النظام

المحوسب الدقيق.و بالتالي فان هذه الحوسبة لا تسهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي في اليمن.

5. تبين من خلال الدراسة أن هنالك نقصا ملحوظا في الإعداد والتأهيل للعاملين في مصلحة الضرائب خاصة المتعاملين مع نظام المعلومات المحاسبي إذ لا تتوفر فيهم الكفاءة العلمية المطلوبة والتي تمكنهم على القدرة في التعامل مع التهرب الضريبي بشكل كبير.

التوصيات:

1. عدم النظر نظرة مجتزأة لنظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية والتركيز على أحدهما دون الأخر، والأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الحديثة في مجال نظم المعلومات، وهذا يعني تأسيس نظام معلومات محاسبية وإدارية متطور ومحوسب بما يكفل الحد من التهرب الضريبي، علما بان التكاليف المترتبة على إقامة مثل هذا النظام تقل بكثير عن قيمة التهرب الضريبي في اليمن نتيجة استخدام النظام الحالي.
2. أن يراعي النظام المقترح الخصائص المتعلقة بجودة المعلومات الملائمة والمتمثلة بأمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها وحيادية المعلومات وقابليتها للمقارنة والتوقيت الملائم و قابلية المعلومات للفهم والأهمية النسبية والإفصاح الأمثل.
3. أن يراعي النظام المقترح استخدام النظام ومساهمته الفاعلة والكفؤة في الرقابة الضريبية والمحاسبية والإدارية التي تكفل الحد من التهرب الضريبي مثل القضايا والاعتراضات وما يتعلق بها.
4. أن يراعي النظام المقترح المعلومات غير المالية و التي تساعد على الحد من التهرب الضريبي وما يتعلق بها.

5. إن نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يعتمد بدرجة أساسية على الأفراد القائمين عليه وأن تتناسب درجة من المعرفة العلمية والعملية تتناسب مع متطلبات عمل النظام وإمكانية تحقيق أهدافه، وهذا يستلزم ضرورة تطوير مهارات الأفراد العاملين على نظام المعلومات المحاسبية في مصلحة الضرائب في اليمن بصورة مستمرة في المجالات الآتية:

- تطوير المهارات المحاسبية للعاملين في النظام بما يكفل تطوير مهاراتهم المحاسبية التي تشتمل على كافة فروع المعرفة المحاسبية، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها، إضافة إلى ضرورة توافر الكفاءة اللازمة لدراسة وفهم العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى التي لها علاقة وتأثير في مجال التهرب الضريبي، وبما يمكَنهم من إجراء عمليات التحليل للبيانات المختلفة التي يمكن أن يقوموا بالحد من التهرب الضريبي.
- ضرورة تطوير مهارات العاملين الإدارية من خلال الإطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية و التهرب الضريبي، لتسهيل مقابلة الاحتياجات المختلفة وتزويد البيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة الممكنة والوقت المناسب.
- تطوير المهارات الحاسوبية للعاملين في النظام إذ من الضروري أن يكون لدى الأفراد القائمين على النظام معرفة مناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بها.

5- دراسة قطب (2010)

وجاءت تحت عنوان " دراسة تحليلية مقارنة للعلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي"

يثار تساؤل باستمرار حول مدى تأثير البيانات المحاسبية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية. ورغم أن هذا التساؤل ليس بالجديد في الدراسات المحاسبية إلا أن له أهمية في الدول النامية التي اتجهت حديثا إلى إنشاء أسواق للأوراق المالية. من هذا المنطلق تم القيام بهذا البحث بهدف تحليل ومقارنة العلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب الانحدار المتعدد. وقد تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى مجموعتين؛ تشمل المجموعة الأولى المتغيرات ذات العلاقة بالسهم، والثانية تتضمن المتغيرات ذات العلاقة بالمنشأة المصدرة للسهم.

تتمثل أهم نتائج الدراسة في أنه رغم الحداثة النسبية لأسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي إلا أن هناك تأثير واضح للبيانات المحاسبية على أسعار الأسهم في تلك الأسواق، وإن اختلف هذا التأثير من دولة لأخرى .فقد أشار تحليل الارتباط إلى وجود علاقات ارتباط موجبة قوية بين أسعار الأسهم وكل من القيمة الدفترية للسهم، وعائد السهم، والربح الموزع على السهم، وعلاقة ارتباط موجبة متوسطة بين أسعار الأسهم ومعدل العائد على حقوق الملكية. من زاوية أخرى أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى اختلاف تأثير البيانات المحاسبية مجتمعة على أسعار الأسهم من دولة لأخرى. ففي حين تضمنت دالة الانحدار في مملكة البحرين أربعة متغيرات معنوية فان ذات الدالة تضمنت ثمانية متغيرات معنوية في دولة قطر.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية و جودة المعلومات المحاسبية

1.2 المبحث الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية.

2.2 المبحث الثاني: الحاجة إلى نظم معلومات في الشركات المساهمة العامة.

3.3 المبحث الثالث: مفهوم النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وأهميته في الشركات المساهمة العامة.

4.3 المبحث الرابع: المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات من خلال الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتعزيز نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي توافر هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً ومالا يعتبر كذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية في مساعدة المستخدمين الخارجيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت. ويجب أن يوجه المحاسبين اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم (الربيعي، 2003).

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين الطرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فانه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات المفيدة لمساعدة المستخدمين الخارجيين على اتخاذ قراراتهم.

ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشاداً كافياً لمن يتحملون مسئولية ذلك الاختيار. وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص (دعاس، 2006):

أ- الملائمة.

ب- أمانة المعلومات ومدى الثقة بها أو الاعتماد عليها.

ج- الحيادية والنزاهة في إعداد المعلومات المحاسبية.

د- قابلية المعلومات للمقارنة.

هـ- التوقيت الملائم.

و- قابلية المعلومات للفهم.

ز- الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل.

الملائمة:

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي:

تعتبر المعلومات ملائمة ــ أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين ــ إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة (الياسي، 1999).

ويواجه المستفيدون الخارجيون الرئيسيون للقوائم المالية عدة بدائل. وتتعلق بعض هذه البدائل بوحدة محاسبية معينة بينما يتعلق بعضها الآخر بوحدات أخرى. ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبة ترتبط بوحدة معينة ذاتها. وبالتالي يقتصر مدى ملاءمة هذه المعلومات على البدائل التي ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها. ومعنى ذلك أنه ليس من المتوقع مثلا أن يجد المستثمر في القوائم المالية للوحدة المحاسبية التي يمتلك فيها جزءا من حقوق

الملكية معلومات تساعده على تقييم محصلة بيع حصته في تلك الوحدة – فلابد من عطاء يقدمه شخص راغب في الشراء لتقييم محصلة هذا البديل، كما أنه لا يتوقع أن يجد في القوائم المشار إليها ما يساعده على تقييم محصلة استثمار أمواله في وحدات أخرى – فلابد من دراسة القوائم المالية لتلك الوحدات لتقييم محصلة هذا البديل. ولهذا السبب فإن بيان أهداف المحاسبة المالية. قد انتهى إلى نتيجة مؤداها أن دور القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتقييم محصلة استمرار المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في علاقاتهم مع تلك الوحدة أو تكوين علاقة معها. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديدا لمفهوم الملاءمة:

"تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله – إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة (مرجع سبق ذكره).

أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها:

يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها. وتتسم المعلومات المالية الأمينة بالخاصيتين الآتيتين:

أ – تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً:

بحيث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا، فلابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع. وليست هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية، وبعبارة أخرى: يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المستخرجة وفقاً لأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقديـــر مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات. كما يلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ليست مرادفة "للدقة المطلقة"، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة

المالية تنطوي على التقريب والتقديرات الاجتهادية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج – في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث – يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث (طمان، 1999).

ب- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:

يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخـــر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم، فان المعلومات الأمينة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها – غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديداً موضوعياً حاسماً، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المنشآت لا يخضع للتحليل العلمي كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقا لمعادلات رياضية وبالتالي، فإن المعلومات التي تستمد من المحاسبة المالية لا تتصف بأنها – في كافة الأحوال – معلومات موضوعية بصورة قاطعة، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة منفعتها – أو بعبارة أخرى – إذا كانت أساليـــب القياس والإفصاح التي استخدمت لإعداد تلك المعلومات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج يستطيع التثبت منها أشخاص مستقلون عن الأشخاص الذين قاموا بأعداد تلك النتائج (الصباحي، 2002).

وخلاصة القول، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكان الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين – مستقلين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى – بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي

عليها، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية. يضاف إلى ذلك أن هناك جانباً آخر لهذه الخاصية، يتمثل حيادتة المعلومات أو خلوها من التحيز.

حيادية المعلومات:

حيادية المعلومات – أو حيدتها – اصطلاح موجب يصف عدم التحيز. وتتداخل هذه الصفة تداخلاً واضحاً مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة – بحكم طبيعتها – معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة – دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات – وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقاً وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسئولين عن وضع معايير المحاسبة المالية. كما تضع واجبا على عاتق المسئولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات. ويتبين مما تقدم أن خاصية حيادية المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

أ – أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة – ذات العلاقة الوثيقة – وتحقيق أمانتها.

ب – فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، يجب ألا تعمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها – بغية تحقيق نتائج معينة ترغب – مسبقاً – في التوصل إليها (الياسي، 1999).

قابلية المعلومات للمقارنة:

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وجدير بالملاحظة أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح. ومن ثم فان معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة. ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملائمة المعلومات وأمانتها. فإن الجوانب المتعددة للخاصية الأولى تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرر اعتبارها على حدة. ولهذه الخاصية جانبان – لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، وهمـــا:

أ) إمكان المقارنة بين نتائج القدرات المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك "الثبات أو الاستمرارية" ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط الآتية:

1- إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم ــ بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة لأخرى.

2- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وبالتالي

يجب إعادة تصوير القوائم المالية للفترات الزمنية السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية – بصورة جوهرية – للوحدات النقدية التي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

3- إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

4- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

5- إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

6- الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المنشأة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى (الصباحي، 2002).

ب) إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة. ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية:

1- الشروط الستة السابقة للمقارنة بين نتائج القدرات المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.

2- إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

3- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

التوقيت الملائم:

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمستخدميها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخذا قرارات على أساسها. وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، وللتوقيت الملائم جانبان:

أ) دورية القوائم المالية بمعنى طول أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية. فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة. غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها قائمة الدخل قد تتأثر – إلى درجة كبيرة – بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المنشأة إلى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات مضللة أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها. أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلا قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد يتعذر الاستفادة منها في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه.

ب) المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير، وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم (باشرحيل، 2005)

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، كما يتضح أن هذين المعيارين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بتجميع بيانات المحاسبة المالية وقياسها.

قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى. وبالتالي، فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، كما يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

إن هذه الخاصية من خصائص المعلومات المفيدة يجب أن تلقى قدراً متساوياً من اهتمام الفريقين المشار إليهما، بمعنى أن من يقومون بوضع معايير المحاسبة عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم لتقييم محصلة البدائل التي تواجههم. ومن ثم فإن قدراتهم – وحدود هذه القدرات – يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه المعايير– حكمها في ذلك حكم باقي العوامل الهامة في هذا المجال – وبالمثل، فإن من يقومون بإعداد القوائم المالية عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه القوائم لا تعد لمنفعة المحاسبين الآخرين، وإنما تعد لمنفعة من يستخدمونها خارج المنشأة، وأن هؤلاء قد لا تكون لديهم سوى معرفة محدودة بالمحاسبة المالية، وربما كانوا يفتقرون تماما إلى مثل هذه المعرفة، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم نماذج القوائم المالية وعند صياغة الإيضاحات التي ترفق بها (باشرحيل، 2005).

وبناء على ما تقدم فان الإجراءات الآتية تسهم في إمكانية فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها: تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية (وليس للمحاسبين وحدهم)، والاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم، ووضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، وتقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم – عادة – في معرفتها.

الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل:

يرتبط هذان المفهومان ببعضهما، كما أنهما يرتبطان معاً بمفهومي الملائمة وأمانة المعلومات. ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى أن المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض –مسبقا– إنها غير هامة.

أما السبب في ارتباط مفهومي الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل معاً بمفهوم الملائمة فيرجع إلى أن المعلومات التي ليست لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية تعتبر – بطبيعتها – معلومات غير هامة، وبالتالي ليس هناك ما يدعــو إلى الإفصاح عنها.

وبالمثل، فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبطان معا بمفهوم أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وذلك على أساس أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المحاسبة المالية – باعتبارها وسيلة قياس وإيصال – على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية. وجدير بالملاحظة أن مستوى الأهمية – في المحاسبة المالية – مسألة نسبية تعتمد على خصائص كمية وخصائص نوعية، أو على خليط منهما معا. وبصفة عامة يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تحريف المعلومات التي تشملها القوائم المالية على نحو يؤثر على من يستخدمون هذه القوائم عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات (الربيعي، 2003).

وتستلزم خاصية الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى من يستخدمون القوائم المالية، والتعرف على ما يحتاجونه من المعلومات. وقد حدد بيان أهداف المحاسبة المالية المستفيدين الرئيسيين للقوائم المالية واحتياجاتهم المشتركة من المعلومات. وفي ضوء ما جاء بذلك البيان يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية أو تكوين علاقات جديدة مع تلك الوحدة. ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمته في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معاً، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة، وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي:

أ) الأهمية الأساسية للعملية، أو الحدث، أو الظروف التي تعكس البند – سواء كانت غير عادية أو غير متوقعة، أو غير ملاءمة، أو مخالفة للنظام الأساسي للمنشأة.

ب) الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة – سواء كان ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أو تعديل أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المنشأة (الربيعي، 2005).

وتتمثل الخصائص الكمية التي يتسم بها البند – أي قيمة البند أو مقداره– فيما يلي:

أ) مقدار البند منسوباً إلى التوقعات العادية.

ب) حجم البند منسوباً إلى أساس ملائم، ومن أمثلة ذلك فيما يتعلق بقائمة الدخل: نسبة كل بند من البنود التي تشملها هذه القائمة إلى الدخل من التشغيل للسنة الجارية، أو نسبة كل من هذه البنود إلى متوسط الدخل من التشغيل للسنوات الخمس الماضية (بما فيها السنة الجارية). وفيما يتعلق بقائمة المركز المالي: نسبة كل بند من البنود التي تشملها هذه القائمة إلى حقوق أصحاب رأس المال، أو نسبة كل من هذه البنود إلى إجمالي

المجموعة التي يقع فيها ذلك البند كمجموعة الأصول المتداولة، أو مجموعة الخصوم طويلة الأجل.

ويسهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة معلومات المحاسبة المالية، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة، ولكن ينبغي أن يتركز الإفصاح في التأكيد على المعلومات التي يتعين إبرازها بصورة خاصة (وهي المعلومات الملائمة ذات الأهمية النسبية).

وهناك جانبان للإفصاح الأمثل هما: التجميع الأمثل للبنود، وإضفاء الشرح الأمثل على البيانات، وبقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للمفردات في مجموعات ملائمة، يجب أن تشتمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد من يستخدمونها بالمعلومات المطلوبة عن الأنواع المختلفة من الأصول والخصوم، وحقوق أصحاب رأس المال، والإيرادات، والمصروفات، والمكاسب، والخسائر، والتدفق النقدي. غير أن التفاصيل التي تزيد عن الحد الملائم قد تؤدي إلى ارباك من يستخدم هذه القوائم، إذ أنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، وفضلاً عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البنود غير الهامة كمفردات مستقلة حتى لا يؤدي الإفراط في سرد التفاصيل إلى إغفال البيانات الهامة (الدعيس، 2008).

وفيما يتعلق بالشرح الأمثل للبيانات، يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسة، والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم بما يكفل توضيح كل منها، كما يجب تفادي وضع المعلومات الهامة في خضم من التفاصيل الضئيلة الأهمية. هذا، وتعتبر الإيضاحات التي تلحق بالقوائم المالية ضرورية لشرح وجهة نظر الإدارة، كما تعتبر ضرورية لشرح حدود استخدامات هذه القوائم، إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة أو مقتضبة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، ويتوقف ذلك – جزئيا – على قدرات من يستخدمون القوائم المالية. ومهما كانت الظروف، فإنه يتعين على المسئولين عن وضع معايير المحاسبة، كما يتعين على المختصين بإعداد القوائم المالية أن يكون الإفصـــاح الأمثل من بين الأغراض التي يهدفون إلى تحقيقها.

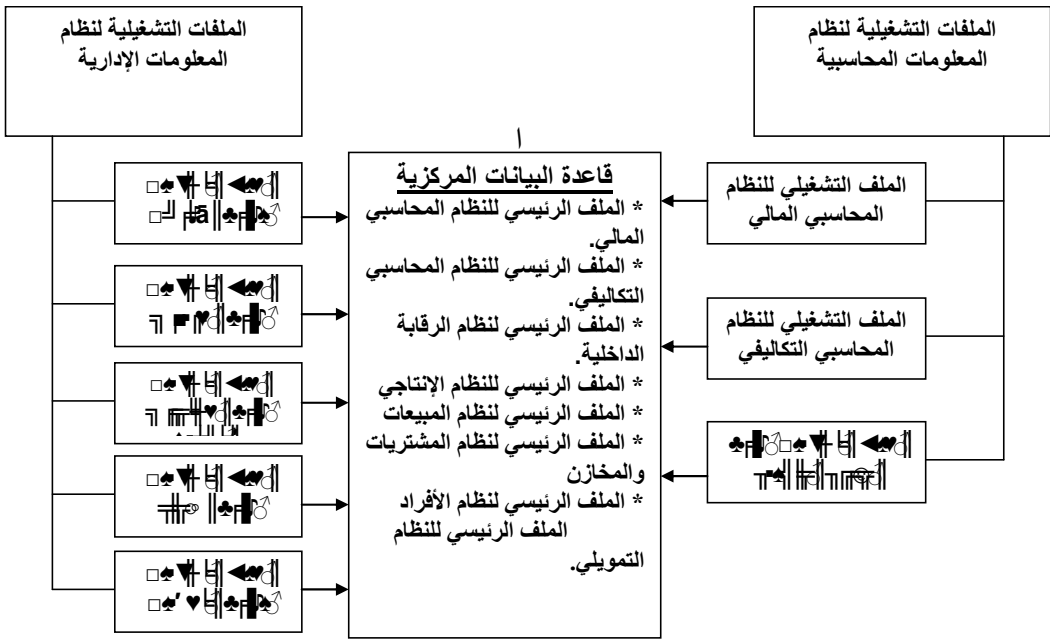

الشكل رقم (1-3) تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية. (الدعيس 2008).

المبحث الثاني: الحاجة إلى نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية

عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات Information System ــ بصورة عامةــ بأنه: نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية (البياتي، 1992، ص19).

كما عرف نظام المعلومات بأنه: مجموعة من الأفراد والإجراءات والمواد التي تقوم بجمع ومعالجة وتقديم المعلومات داخل الوحدة الاقتصادية((O' Brien (1990).

ويعرف أيضاً بأنه: ذلك النظام الذي يقوم بتزويد الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات وذلك في الوقت المناسب وعند المستوى الإداري الملائم، ومثل هذا النظام يقوم باستقبال البيانات ونقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين (منصور، 1999).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة ما يأتي:

1) إن مفهوم نظم المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات يمكن أن تكون بمثابة معلومات تحقق الفائدة لمستخدميها.

وهنا لا بد من ملاحظة أن هناك خلطاً يحدث لدى البعض بين مصطلحي "النظام" System و " نظام المعلومات"Information System ، بحيث يجعل أحدهما مرادفاً للآخر، في حين أن هناك اختلافاً ــ من الناحية العلمية ــ بين المصطلحين يمكن توضيحه من خلال هدف كل منهما، فأي نظام له عناصر محددة تشمل بالدرجة الأساس كل من: المدخلات، والعمليات التشغيلية، والمخرجات، والتغذية العكسية، وهو ما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام

يتحقق عند إنتاج المخرجات وتقديمها إلى مستخدميها، في حين إن هدف نظام المعلومات لا يتحقق إلاّ عندما يتم فعلاً استخدام المخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن تحديد تلك الفائدة لدى متخذ القرار من خلال قدرة المخرجات على تحقيق الشرطين الآتيين، أو أحدهما على الأقل (يحيى والحبيطي، 2003).

أ- إن استخدام المخرجات يمكن أن يساهم في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل) لدى متخذ القرار.

ب- أن تسهم تلك المخرجات في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار- لكي يمكن الاستفادة منها فيما بعد عند اتخاذه القرارات المختلفة.

أما إذا لم يتحقق الشرطين أعلاه أو أحدهما على الأقل، فعندئذٍ تكون مخرجات النظام مجرد بيانات مرتبة يمكن استخدامها كمدخلات ثانيةً في عمل نظام المعلومات.

وعليه فإن مصطلح "النظام المحاسبي" يختلف عن مصطلح "نظام المعلومات المحاسبي"، وكذلك فإن مصطلح "النظام المخزني" يختلف عن مصطلح "نظام المعلومات المخزني"... وهكذا.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل المبسط الآتي:ـــ

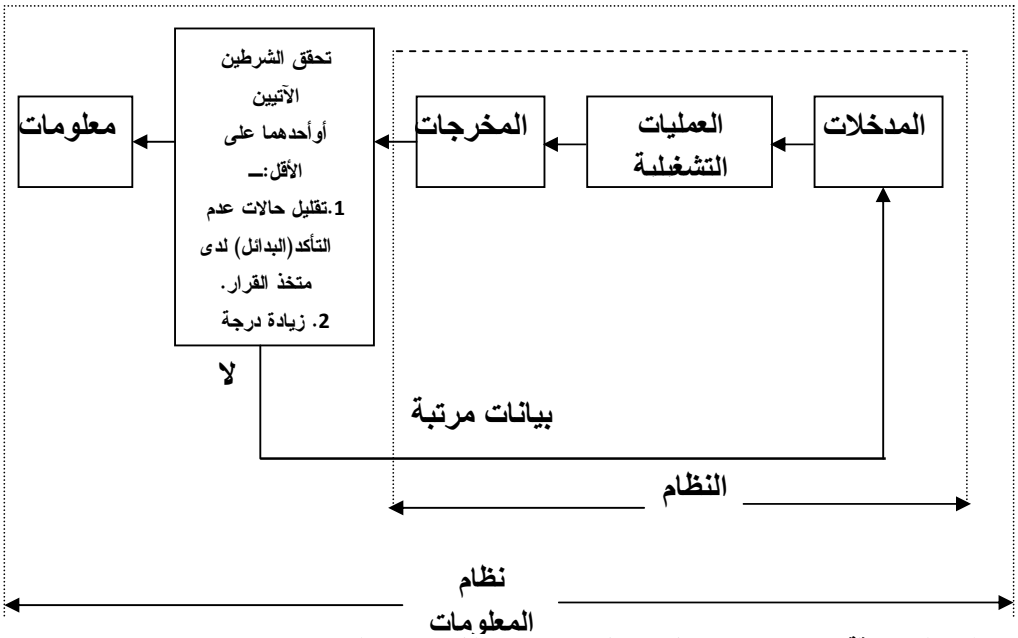

الشكل (1-4): العلاقة بين مفهومي: النظام و نظام المعلومات (طمان 1999)

1) يهتم نظام المعلومات في أية وحدة اقتصادية في إنتاج وتقديم (توصيل) المعلومات لكل الجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها، سواءٌ كانت هذه الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها، وسواءٌ كانت علاقة هذه الجهات بالوحدة الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية ــ نتيجة لإعتبارات قانونية على الأكثرــ، ولكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد ازداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية – فضلاً عن الجهات الخارجية – نظراً لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها، وكذلك حاجتها الأكثر إلى التقارير (الدورية وغير الدورية) واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ في داخل الوحدة الاقتصادية.

2) إن عمل نظام المعلومات في أية وحدة اقتصادية يعتمد على مجموعة مترابطة من الأجزاء البشرية والمادية (الآلية وغير الآلية)، مع ملاحظة أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز على العنصر البشري في الحصول على البيانات وتشغيلها واستخدامها، ثم ازدادت الحاجة إلى استخدام بعض الوسائل الآلية التي يمكن أن تساعد في إجراء العمليات التشغيلية على البيانات، وأخيراً ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية (ولا سيما الحواسيب) نظراً للمميزات العديدة التي تتوافر فيها وما يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات عندما يتم استخدامها في عملها.

وتأتي أهمية الحاجة إلى وجود نظام للمعلومات في أية وحدة اقتصادية اعتماداً على مجموعة من الأسباب والاعتبارات أهمها الآتي:

1- حجم الوحدة الاقتصادية:

إن ازدياد حجم غالبية الوحدات الاقتصادية ــ من حيث ازدياد وتنوع العمليات التي تحدث فيها ــ قد أدى إلى حدوث نمو واضح في كل من: عدد العاملين الذين يعملون فيها، عدد

الزبائن الذين يتعاملون معها، إزدياد رؤوس الأموال المستثمرة فيها، تعدد الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة.

2- قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية:

إن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية الوحدات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل فيها ضمن اختصاصات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود وازدياد قنوات الاتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال الضرورية وبما يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض من خلال وجود نظام للمعلومات، حيث أصبح نظام المعلومات يمثل أسلوباً معاصراً ضمن الأساليب الإدارية الحديثة التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمجابهة التحديات في عالم متسم بالتغير المستمر، تسيره وتؤثر فيه المعلومة كمورد أساسي، ويحكمه "مدخل النظم" أو"الإدارة بالنظم" التي تركز على النظرة الشمولية للنظام كأساس لتحقيق الأهداف الكلية، ومن هنا فقد أضحى لمفهوم نظام المعلومات دوراً جوهرياً وحيوياً في الفكر الإداري والمعلوماتي المعاصر، يجب الإلمام به والتعرف على سماته وتطوراته المختلفة (الهادي، محمد، 1993).

3) تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:

لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل: خفض التكاليف ومنع الإسراف، وتحسين الإنتاجية، وإرضاء المستهلكين، والنمو وتنويع المنتجات، وتحسين الجودة، والمساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك.

4) التأثر بالبيئة الخارجية:

من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة والناتجة عن تغير الظروف التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية، وعلى إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لملاءمة عملياتها ونظامها لكي تتماشى مع هذه التغيرات وتلك الظروف. ولا شك أن ذلك يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات التي يجب أن تتوافر عنها (عبد الخالق، 1988).

5) التطورات التقنية:

إن التطورات التقنية العديدة التي حدثت في مجالات الحصول على البيانات وتخزينها ومعالجتها وتوصيل نتائجها إلى المستفيدين قد تطلب من الوحدات الاقتصادية ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، وله القدرة على التعامل مع الوحدات الاقتصادية الأخرى من خلال نظم المعلومات فيها، فضلاً عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أية وحدة اقتصادية قد أصبح أمراً ضرورياً ولكنه ــ حتماً ــ ليس كافياً لحل جميع المشكلات التي تواجهها الوحدة الاقتصادية إن لم توضع تلك المعلومات في " نظام " يمكن من خلاله الحصول على أية معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، حيث أن وجود نظام للمعلومات سوف يحدد جودة المعلومات (الجيد والسيئ منها) لكي تستفيد الوحدة من المعلومات الجيدة عندما يمكن

للنظام طالب المعلومات (المستفيد منها) من استرجاعها فور الحصول عليها الأمر الذي لا يؤدي إلى ضياع خبرات الوحدة الاقتصادية وتجاربها (عبد الفتاح وآخرون، 1981).

كما يرى بعض الباحثين أن أية وحدة اقتصادية يمكن أن تتواجد فيها ثلاثة مراكز أساسية هي (جمعة ومحرم، 1985):

1. **النظام الفرعي للإدارة (مراكز القرارات):**

وهو يتضمن كل الأفراد والأنشطة المتعلقة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتشغيل النظام الشامل.

2. **النظام الفرعي للعمليات (مراكز التنفيذ):**

وهو يتضمن جميع الأفراد والأنشطة والتدفقات المادية التي تتعلق بصورة مباشرة بأداء الوظيفة الرئيسة للوحدة الاقتصادية حسب النشاط الذي تمارسه (مثل: الإنتاج، تقديم الخدمات (المتاجرة)، والصيرفة في البنوك وغيرها).

3. **النظام الفرعي للمعلومات (مراكز المعلومات):**

وهو يتضمن مجموعة الأفراد والآلات والأفكار والأنشطة التي تتعلق بجمع وتشغيل البيانات بالطريقة التي تلبي الاحتياجات من المعلومات الرسمية للوحدة الاقتصادية لجميع الجهات (الداخلية والخارجية).

ومن هنا تظهر أهمية أن يصمم نظام للمعلومات يعمل على تأمين العلاقة بين كل من نظام الإدارة (مراكز القرارات) ونظام العمليات (مراكز التنفيذ) وبالتالي بين النظام الكلي (الوحدة الاقتصادية) والنظم الأخرى المؤثرة في محيطه (ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها).

المبحث الثالث: مفهوم النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وأهميته في الوحدات الاقتصادية

يمثل مفهوم المستويات الهرمية للنظم أحد المفاهيم الأساسية في دراسة نظم المعلومات، إذ أنه يشير إلى إمكانية تجزئة كل نظام إلى عدة أجزاء أصغر منه تسمى" النظام الفرعية Sub-Systems "، وإن هذا النظام بدوره يشكل جزءاً من نظام أشمل منه وأكبر يسمى" النظام الكلي Total System"(Gorden at al، 1984).

ووفق هذا المفهوم فإن النظام – بصورة عامة – يمثل المساحة الكلية المطلوب فحصها ودراستها من خلال النظم الفرعية المكونة له، وذلك بتحديد أو وضع حدود صناعية فيها، حيث تمثل النظم الفرعية مجموعة المستويات الأدنى من المستوى الأول (النظام الأكبر)، وبذلك تتعدد النظم الفرعية كلما أمكنت التجزئة، بحيث يمكن تجزئة النظام الفرعي ــ بدوره ــ إلى عدة نظم أقل منه في المستوى Sub – Sub - System.. وهكذا (غلاب، 1984).

وطبقاً لمفهوم المستويات الهرمية للنظم، فإن الوحدة الاقتصادية تعد نظاماً كلياً يتكون من عدة نظم فرعية لعل من أبرزها نظامان هما:

1. نظام المعلومات المحاسبية Accounting Information System (AIS)

2. نظام المعلومات الإدارية Management Information System (MIS)

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية (AIS) بأنه "أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها (يحيى، 1990).

أما نظام المعلومات الإدارية (MIS) فيعرف على أنه "مجموعة الأجزاء المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متفاعلة لتحويل البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها لمساندة

الوظائف الإدارية (التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات، والتنسيق) والأنشطة التشغيلية في الوحدة الاقتصادية"(Bocij, et al, 2003).

فيما يعرف نظام المعلومات المتكامل Integration Information System على أنه: النظام الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، فضلاً عن تقليل الوقت والجهد اللازمين لها (مرجع سبق ذكره).

وعليه، فإن مفهوم النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية Integrated System of Accounting & Management Information يتصف على أنه: النظام الذي يعمل على تكامل كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية، من خلال التنسيق بين عمليهما وتبادل البيانات والمعلومات التي تنشأ عن كل منهما، وفق قاعدة بيانات موحدة وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات المستهدفة، وكذلك تقليل الوقت والجهد اللازمين لها.

أما أهمية الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية وحدة اقتصادية فتأتي من خلال إمكانية إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري.

ونظراً لتشابك العلاقات وتعددها بين كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإدارية، فقد تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين المهتمين بكل منهما، من حيث التركيز على النظرة المجتزأة في تحديد أن أحدهما هو النظام الأفضل أو الأهم من الآخر، ويمكن مناقشة هذه الآراء في سبيل الوقوف على مسبباتها وإيجاد وجهات نظر تقريبية بينها من خلال ضرورة الاعتماد على نظام متكامل يجمع بين النظامين تفادياً لكل الانتقادات الموجهة للآراء المتعصبة لأي منهما، وكما يأتي:

1- هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية هو جزء من نظام المعلومات الإدارية، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإدارية بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، وعليه فإن ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإدارية ليشمل كل نظم المعلومات بالوحدة الاقتصادية بما فيها نظام المعلومات المحاسبية (الدهراوي ومحمد، 2000).

ويرى (Vaassen, 2002) أن هذا الرأي كان سائداً منذ الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه لا يعد صحيحاً في الوقت الحاضر، فنظام المعلومات المحاسبية قد حصل على موقعه المناسب داخل الوحدة الاقتصادية وهو يمثل نظاماً فرعياً أساسياً ضمن النظام الكلي المتمثل بالوحدة الاقتصادية ككل(Vaassen, 2002)، إضافة إلى أن النظرة الحديثة حول نظام المعلومات المحاسبية هو أنه لم يعد قاصراً على الأهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط، وإنما إمتد ليشمل أنواعاً أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الحالية (الخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة) والمستقبلية (الخاصة بحل المشكلات والتخطيط)، وهو ما لاحظناه في تعريف نظام المعلومات المحاسبية السابق عرضه.

2- هناك من يرى أن دور نظام المعلومات المحاسبية ليس مجرد إعداد القوائم المالية لجهات خارج الوحدة الاقتصادية فقط، وإنما يهتم بإعداد التقارير اللازمة لجهات من داخل الوحدة الاقتصادية ــ أيضاً ــ متمثلة بكافة أنواع المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية المختلفة في عمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي فإن أنصار هذا الرأي يروا أن نظام المعلومات المحاسبية هو النظام الأساس وأن نظام المعلومات الإدارية هو جزء منه.

3- هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجاريـــة والصناعية وغيرها(عرفة، (1984))، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية ــ ونظام المعلومات الإدارية بصورة خاصة ــ إنطلاقاً من الآتي((Glautir & Underdown, (1977)):

أ- إن نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكَن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية.

ب- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقة وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هــذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

ج- يمكَن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب ــ إلى حدٍ ماــ من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

د- أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف الوحـــــدة الاقتصادية.

4- هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية يركز فقط على المعلومات المالية (التي يمكن قياس آثارها بصورة مالية)، وأن نظام المعلومات الإدارية سوف يهتم بالمعلومات الأخرى (غير المالية)، في حين نرى أن مفهوم المعلومات المحاســبية لا يقتصر على المعلومات المالية فقط وإنما يمتد ليشمل كل المعلومات (المالية والمالية) ــ وهو ما لاحظناه من خلال تعريف نظام المعلومات المحاسبية الســـابق عرضه ــ، وهو ما يؤيده Moscove بقوله " لقد أصبح ينظر إلى أن النظام المحاسبي يجب أن يقدم

المعلومات المالية وغير المالية بعد أن كان دوره التقليدي ينحصر في تقديم المعلومات المالية فقط "(et al., Moscove, 2001)، كما يؤيده Kircher أيضاً في تعريفه للمعلومات المحاسبية على أنها " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها ــ بواسطة نظم المعلومات المحاسبيةــ في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً (Kircher, 1967)، وعلى اعتبار أن المعلومات غير المالية تشمل كلاً من المعلومات الكمية وغير الكمية، يمكــن القول أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بكل من المعلومات المالية وغير المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية.

5- هناك رأي آخر تبناه رابطة المحاسبة الأمريكية من خلال إعداد تقرير يعتبر توفيقياً بين الآراء السابقة، حين إعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ولكن يوجد تداخل بين النظامين يتمثل بـــ "محاسبة العمليات Accounting Operation" لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات عديدة من نظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية (متمثلة بنظام المعلومات الإدارية) (الدهراوي ومحمد، 2000).

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول: إن النظرة الحديثة لدراسة نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية تركز على عدم تفضيل أي نظام على آخر بصورة جزئية، وإنما الأخذ بنظر الاعتبار النظرة الكلية التي تنظر إلى ضرورة التكامل والتنسيق والترابط بين كل نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد ضمن إطار الوحدة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة.

المبحث الرابع: المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية

لكي يمكن تطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، لا بد من توافر بعض المتطلبات الأساسية، والتي يمكن أن تشمل بالدرجة الأساس كل من:

أولاً: الحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية:

يشير بعض الكتاب إلى أن ظهور المحاسبة الإدارية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك المساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة الوحدة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها " امتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة، والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات (أبو طالب، 1986).

ومن هنا يمكن النظر إلى المحاسبة الإدارية بوصفها نظاماً للمعلومات يهتم بدراسة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة، وكذلك البيانات والمعلومات الإدارية اللازمة للمحاسبة، والعمل على دمج الاثنين معاً في إطار عام ترتكز أركانه على احتياجات متخذ القرار من خلال الاعتماد على علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف متخذ القرار في ضوء الهدف العام للوحدة الاقتصادية، و ذلك من خلال اعتماد المحاسبة الإدارية في ذلك على مفهوم متطور وهو أن المحاسبة ليست وسيلة لخدمة إدارة الوحدة الاقتصادية، بل تتعاون معها وتنسق بين أساليب كلاً منهما بهدف تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، حيث أن كلاً من المحاسبة و الإدارة تعتبران وسيلتان تنفيذيتان لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل، ومن ثم يلزم التنسيق والتوفيق بين الأساليب العلمية لكل منهما لتحقيق ذلك (باسيلي، 2001).

وهكذا فإن وجود نظام معلومات للمحاسبة الإدارية سوف يسهم بدرجة أساسية وكبيرة في تحقيق أهداف النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وذلك من خلال الاعتماد على مقومات المحاسبة الإدارية (التي تشمل كلاً من: النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي

التكاليفي، نظام الرقابة الداخلية)، وتستخدم أساليب تحليل خاصة: اقتصادية وإدارية وإحصائية وسلوكية، وتهتم بالأحداث المالية وغير المالية، التاريخية والآنية والمستقبلية، ومتابعتها وتقييمها، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية من خلال ترشيد الإدارة نحو اتخاذ القرارات اللازمة.

ثانياً: الحاجة إلى قاعدة بيانات مركزية:

تعرف قاعدة البيانات على أنها " ملف أو مجموعة من الملفات المترابطة منطقياً، منظمة بطريقة تقلل أو تمنع تكرار بياناتها وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل معها بكفاءة ويسر(منصور وأبو النور، 1999).

ويشير Moscove إلى أهمية وجود قاعدة بيانات واسعة وموحدة (مركزية) نتيجة حاجة الوحدات الاقتصادية إلى دمج وتكامل كافة وظائفها وفقاً للنظرة المعاصرة (et al., Moscove, 2001)، وبذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات والتي يمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية أحد أهم مجالاتها.

وعليه، فإن الحاجة إلى وجود قاعدة بيانات مركزية يعتمد عليها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية سوف يساهم في:

1. تحديد ماهية البيانات التي يمكن التعامل معها (من تجميع وخزن واسترجاع) على وفق ما يمكن أن يحتاجه المستفيد (متخذ القرار) بالدرجة الأساس.

2. إمكانية مراقبة كافة الملفات التشغيلية (الإجرائية) الخاصة بكل نظام فرعي، وبما يؤدي إلى منع أو تقليل حالات التكرار في البيانات والتي يمكن أن يشترك فيها أكثر من نظام فرعي، فضلاً عن إمكانية تحقيق الأمن والسرية في التعامل مع تلك البيانات من قبل كل المستفيدين منها.

3. تسهيل التعامل مع البيانات التي تنشأ في كل النظم الفرعية، ولا سيما عندما يكون حجم هذه البيانات كبيراً وتنوعها متعدداً.

4. السرعة في الحصول على احتياجات المستفيدين من البيانات المختلفة، وبما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين.

ويمكن تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية على وفق الشكل الآتي:

ثالثاً: استخدام التقنيات الحديثة في عمل النظام:

تشكل الوسائل التقنية ركيزة أساسية لنظم المعلومات المعاصرة، حيث أنها تساعد في تجميع المدخلات، وتدفع عناصر البيانات، وتربطها معاً، وتشكلها في نماذج محددة كما تجزئها، وتنتج وتبث المخرجات النابعة وتوصلها إلى المستخدمين وتساعد في الرقابة على النظام وصيانته، كما تسهم في تسيير وتشغيل كل الركائز الأخرى بسرعة ودقة وكفاءة عالية، وهي تشتمل على ثلاثة اتجاهات رئيسة تتمثل في كل من (الهادي، 1993):

1) **الفنيون:** الأفراد الذين يفهمون الوسائل التقنية ويشغلونها، مثل: مشغلو الحواسيب، والمبرمجون، المحللون والمصممون، مهندسو الصيانة والاتصالات، مديرو النظم...وغيرها.

2) **البرمجيات:** تمثل حزم البرامج المطورة أو الجاهزة التي تجعل أجهزة الكومبيوتر تعمل وتأمرها بأداء وظائفها وإنتاج مخرجاتها.

3) **الأجهزة:** تشتمل على تنوع كبير من الوسائل التي تقدم المساندة لركائز أو مكونات النظام المختلفة.

وبما أن وجود النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية غالباً ما يكون في الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم (من حيث تعدد نشاطاتها أو زيادة حجم البيانات التي يتم

التعامل معها نتيجة الأحداث الاقتصادية المتعددة)، وبما يعني أن هناك أعداداً كبيرةً من البيانات سوف يتم التعامل معها والخاصة بالنظم الفرعية المتعددة التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية المعنية، مما يتطلب الأمر استخدام التقنيات الحديثة في معالجة البيانات وإنتاج المعلومات من خلال ما يطلق عليه "تقنيات المعلومات"، حيث "ساهمت تقنية المعلومات في زيادة قدرة النظم المحاسبية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لخزن واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب وقد إنعكس ذلك بوضوح على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع التغيرات السريعة والاستجابة لها (برهان، 1999)، إضافة إلى أن استخدام الحواسيب (باعتبارها أحد وسائل تقنيات المعلومات) يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية:

1) نظم معالجة البيانات (Data Processing System (DPS

وهي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات عن عمليات المنظمة، مثل: عمليات الإنتاج، والتمويل والإيرادات، والمصاريف، من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية، من حيث أنها تمثل "المجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق والأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منظمة ومنطقية ويتصل بجمع وترميز وتنظيم وفرز ومقارنة البيانات".

2) نظم دعم القرارات (Decision Support Systems (DSS :

حيث تحتوي نظم دعم القرار – بالإضافة إلى البيانات والمعلومات ــ على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات والمعلومات في نماذج اتخاذ القرار مثل نماذج: صفوف الانتظار، المسار الحرج، والبرمجة الخطية....الخ، من أجل تقديم المعلومات بالشكل الذي يمكن من استخدامها مباشرة في عملية صنع القرار (قاسم، 1998).

3) النظم الخبيرة Expert Systems (ES):

تعد النظم الخبيرة من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي نتاج العقل الإنساني أي مزج بين استخدام التقنية التي تستند على حقول عديدة كالهندسة والرياضيات وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال، أي أن لهذه النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالاستناد على المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات، لذا فإن النظام الخبير يعد بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة فضلاً عن انه نظام يستخدم لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية، ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة (حسين وداود، 2005).

وهكذا، فإنه بفضل التقنيات الحديثة أمكن إحداث تغيرات جذرية لزيادة كفاءة برامجيات الحاسوب وفاعليتها وذلك من خلال جعل الحاسوب يتسم بصفة الذكاء ومحاولة محاكاة سلوك الخبير البشري عندما يواجه بموقف يحتاج إلى اتخاذ قرار ما وهو ما يسمى بـــ "الذكاء الصناعي " والتي تعد النظم الخبيرة أحد أهم تطبيقاته، ومن هنا يمكن القول أن الثورة التقنية الحديثة قد أتاحت فرصة كبيرة أمام الإدارة والمحاسبين للاستفادة من مزايا وإمكانيات تقنية المعلومات في مجال الخبرة الإلكترونية، وللاستفادة من هذه النظم يجب على أي نظام للمعلومات في الوحدة الاقتصادية ــ وخاصة النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية ــ أن يكون قادراً على التكيف والتأقلم السريع مع هذه التقنية ومجاراتها، حيث أن انتشار التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات بشكل واسع في النظم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية سيؤثر بشكل متزايد في أي نظام للمعلومات في الوحدة الاقتصادية بحيث أن التباطؤ في إدخال البرمجيات الحديثة في تطوير نظام المعلومات سيؤدي إلى تباطؤ عملية الاستفادة من هذا النظام (المعمار، 2002).

رابعاً: الحاجة إلى مجموعة الأفراد المؤهلين:

إن نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وتحقيق فاعليته سوف يعتمد بدرجة أساسية ــ أيضاً ــ على ضرورة أن يكون الأفراد القائمين على العمل فيه على درجة من المعرفة العلمية والعملية تتناسب مع متطلبات عمل النظام وإمكانية تحقيق أهدافه، الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مهارات الأفراد العاملين بصورة مستمرة في المجالات الآتية:

1) تطوير المهارات المحاسبية للعاملين في النظام:

حيث يتطلب من الأفراد المتخصصين في مجال المحاسبة ضرورة تطوير مهاراتهم المحاسبية التي تشتمل على كافة فروع المعرفة المحاسبية، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها، إضافة إلى ضرورة توافر الكفاءة اللازمة لدراسة وفهم العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى التي لها علاقة بالتأثير في بيئة الأعمال الحديثة، وبما يمكَنهم من إجراء عمليات التحليل للبيانات المختلفة التي يمكن أن يقوموا بتشغيلها وتجهيزها إلى المستخدمين المتوقعين سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، إضافة إلى ضرورة تطوير قدراتهم في إمكانية عرض محتويات التقارير والقوائم المالية بالسرعة الممكنة ووفق الشكل الذي يمكن أن يؤثر في زيادة الفائدة لدى المستخدمين.

2) تطوير المهارات الإدارية للعاملين في النظام:

نظراً للحاجة الكبيرة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية إلى ما يمكن أن يقدمه النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية من بيانات ومعلومات تساعدها في اتخاذ القرارات المختلفة والمتعددة بالسرعة والدقة اللازمة في ضوء التغيرات والتطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر يتطلب من الأفراد العاملين فيه ضرورة تطوير مهاراتهم الإدارية من خلال الإطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال إدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية، إضافة إلى ضرورة تفهم عملية اتخاذ القرارات المختلفة التي

يمكن أن تتخذ في الوحدة الاقتصادية والتعايش المستمر مع متخذي القرارات ــ خاصة من داخل الوحدة الاقتصادية نظراً لتعددها وتنوعها ــ في سبيل تسهيل إمكانية مقابلة الاحتياجات المختلفة من خلال تزويد البيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة الممكنة والوقت المناسب.

3) تطوير المهارات الحاسوبية للعاملين في النظام:

مما لاشك فيه أن استخدام الحواسيب أخذ يمتد إلى العديد من مجالات الحياة ومنها مجال نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل البعض يعتقد أن وجود أي نظام للمعلومات يكون مرتبطاً ب استخدام الحواسيب فيه.

كما أن استخدام الحواسيب في عمل نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية يمكن أن يكون ضرورياً كلما كان حجم البيانات التي يتم التعامل معها كبيراً وأن معالجتها وتقديم المعلومات الناتجة عنها يكون مطلوباً ضمن وقت محدد.

وبما أن النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية غالباً ما يتعامل مع عدد كبير من البيانات (الخاصة بكافة النظم الفرعية التي يضمها)، يصبح من الضروري أن يكون الأفراد القائمين على العمل فيه على معرفة مناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بها.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تصميم وتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية سوف يكون بالدرجة الأساس ضمن مسؤولية الكادر المحاسبي نظراً لتشعب علاقات نظام المعلومات المحاسبية مع كافة النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن حجم البيانات المالية وغير المالية التي يقع على عاتقه التعامل معها (من حيث تسجيلها وتخزينها وتشغيلها وإنتاج المعلومات وتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة).

الفصل الثالث

3-1 المبحث الأول :تعريف الضريبة، قواعدها، خصائصها وأهدافها

3-2-1 المطلب الأول:تعريف الضريبية وقواعدها الأساسية

3-2-2 المطلب الثاني: أهداف الضرائب.

3-2 المبحث الثاني: الأساس القانوني للضرائب.

3-2-1 المطلب الأول: الخصائص الواجب توافرها في النظام المحاسبي الضريبي.

3-2-2 المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي ومفهوم السياسة الضريبية.

الفصل الثالث

المبحث الأول: تعريف الضريبة، وقواعدها، وخصائصها وأهدافها

المطلب الأول: تعريف الضريبية وقواعدها الأساسية

بما أن الضرائب تعدمن العلوم الاجتماعية، فلا يوجد مفهوم موحد لها، بل تعددت المفاهيم من مفكر إلى آخر فمنهم من عرفها بأنها:

1- مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلف باعتباره عضو متضامن في منظمة سياسية مشتركة بهدف تقديم الخدمات العامة (ياسين، 1996).

2- الفيلسوف روسو اعتبر أن الضريبة عبارة عن تعاقد بين الجماعة الاجتماعية الخاضعة لسلطة سياسية واحدة وأن البشرية عندما اعتزموا حياة الجماعة تعاقدوا على أن يتنازل كل فرد عن قسم من حرياته الطبيعية إلى هيئة حاكمة ترعى شؤون الجماعة مستمدة سلطتها من هذا التعاقد المشترك (الخطيب، 1997).

3- وعرفها آدم سميث بأنها :عقد إيجار فالدولة توجد وتخلق الخدمات والمرافق العامة والفرد يدفع لها الإيجار مقابل استخدام هذه المرافق (فوزي، 1997).

4- ولكن في العصر الحديث فإن هذه التعاريف لكونها مستندة على نظرية العقد الاجتماعي فإنها لا تتناسب مع النظريات الإدارية الحديثة والتي تتبنى فكرة الدولة على أساس سلطة مبعثها الأمن الاجتماعي والرغبة في الحياة المشتركة.فالضريبة في طبيعتها الحقوقية ليست علاقة تعاقدية بين الدولة والمكلف، وإنما هي إحدى خصائص السلطة السياسية والسيادة القومية (ياسين، 1996).

الضريبة :هي عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لمقدرتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة (الحاج، طارق).

ومن أهم المفاهيم السابقة، لا بد من تناول خصائص الضريبة، وقواعد وأسس فرضها:

1) خصائص الضريبة (أبو نصار، 1996**):**

أ. **بأن الضريبة تفرض بصورة نقدية :**ففي العصور القديمة والوسطى كانت تجبى إما بصورة نقدية أو بصورة عينية، أما في الوقت الحاضر فليس من المعقول أن تجبى بصورة عينية.

ب. **الضريبة فريضة إجبارية:** بمعنى أن الدولة هي الجهة الوحيدة صاحبة الحق في فرض الضريبة وذلك بواسطة القانون وبصفة جبرية أي أن المكلف ليس له الحرية في دفعها أو عدم دفعها بل هو ملزم بالدفع وإن امتنع عن ذلك يعتبر متهرب من الضريبة بنص القانون.

ت. **ان الضريبة تحصل من المكلف بشكل نهائي:** ان مبلغ الضريبة المستحق والمحصل من المكلف لا يتم إرجاعه له كما هو الحال بالنسبة للقروض التي تصدر من قبل الدولة وتقوم بعد فترة زمنية معينة برد قيمتها لأصحابها.

ث. **لا يحصل المكلف على مقابل عند قيامه بدفع الضريبة:** المكلف الذي تحصل منه الضرائب لا يحصل على مقابل يعود عليه بالنفع المباشر بل يتم استخدام مبالغ الضريبة المحصلة في تقديم خدمات للمواطنين في الدولة بشكل عام وبغض النظر عما يدفعه كل مواطن من ضريبة للدولة.

2) قواعد وأسس فرض الضريبة (المحجوب، 1979**):**

1- **قاعدة العدالة والمساواة:** تقوم على فكرة أن يلتزم كل فرد من أفراد المجتمع بدفع حصته من الضريبة حسب مقدرته التكلفية على أن تتحدد بشكل عادل بحيث يساهم في تحمل الأعباء العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بواجباتها تجاه الوطن والمواطن.

2- **قاعدة الملائمة:** تنص على أن يقوم الممول بدفع الضرائب في الوقت الملائم وأن تحصل بالطرق الأكثر ملائمة وأن يراعي موظفي الضرائب قانون وتعليمات الضرائب وتشريعاته وأن يلتزموا بهذا المبدأ ويعملوا به ويكون لديهم إلمام كامل بالقوانين الضريبية المطبقة في الدولة، فقاعدة الملائمة هدفها الأساسي هو تجنب سخط دافعي الضرائب أي مراعاة ظروف الممول.

3- **قاعدة الاقتصاد:** تقوم على أن تكلفة تحصيل الضريبة يجب أن تكون في حدها الأدنى، لأن إيرادات الدولة في نهاية المطاف ينحصر معظمها في الدخل المحصل من الضرائب بعد دفع تكاليف التحصيل، وبالتالي يجب العمل على تخفيض تكلفة الجباية وتسهيل إجراءاتها وأن تراعى الوفرة عند تحديد الدخول الخاضعة للضريبة.

4- **قاعدة اليقين:** يجب أن تكون واضحة ومحددة من حيث الدخل الخاضع أو النفقة أو المعاملة التي تخضع لها وكذلك في معدلاتها وفئاتها وبالتالي فإن الوضوح والشفافية يجب أن تكون شاملة للقوانين الخاصة بالضريبة وأن يكون قد مضى فترة زمنية معقولة على ممارسة موظفي الضرائب لهذه القوانين، وبصورة عامة فإن لدافعي الضرائب الحق في معرفة القوانين السائدة بسهولة ودون حاجة إلى محاسبين أو خبراء لكي يسترشدوا بهم لمعرفة ما لهم وما عليهم.

5- **قاعدة السنوية:** أن الدولة تقوم بفرض وتحصل الضرائب بصورة سنوية وذلك لتجنب تراكم الضرائب لعدة سنوات، فهذه القاعدة تتفق مع الفترة المالية لمنشآت الأعمال والتي تعمل على إغلاق حساباتها وإعدادها بشكل سنوي هذا إضافة إلى أن الدولة تقوم بإعداد وإصدار موازنتها عن سنة مالية قادمة (صبري، 1997).

6- **قاعدة الإنتاجية :**تقوم هذه القاعدة على تحصيل إيرادات أكبر وتجنب فرضها على مجالات لا تنتج إيرادات كافية، حتى لو كان فرضها يهدف تحقيق العدالة أو المساواة في العبء الضريبي (صبري، 1997).

المطلب الثاني: أهداف الضرائب:

إن للنظام الضريبي هدفًا تقليديًا رئيساً وهو توفير الأموال لتغطية نفقات الدولة وتحقيق أهدافها، لذلك كان لا بد من وفره في التحصيل مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا يؤثر تحقيق هذا الهدف بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في الدولة، فالنظام الضريبي أصبح هدفًا لتحقيق أهداف أخرى توجه القطاعات الاقتصادية للدولة وتؤثر في اتجاهات المجتمع سياسياً واجتماعياً (صيام، 1994).

يعتقد البعض أن الهدف الوحيد من وراء فرض الضرائب هو الهدف المالي وذلك عن طريق قيام الدولة بجمع الضرائب من المواطنين لغايات تمويل نفقاتها، إلا أن هناك أهداف أخرى للضريبة يمكن أن تكون مهمة وتنعكس آثارها بشكل إيجابي على المجتمع إذا ما استغل فرضها بشكل فعال ومن هذه الأهداف:

أولاً :الأهداف الاجتماعية:

وتتلخص تلك الأهداف بما يلي:

أ. إعادة توزيع الثروة ويتحقق ذلك من خلال زيادة الأعباء الضريبة على أصحاب الدخول المرتفعة وتخفيضها على ذوي الدخول المنخفضة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية فتزداد الضرائب من زيادة الدخول وبالعكس، وبالتالي تقلل الفوارق في الدخول الصافية بين أفراد المجتمع ويحد من ظاهرة غير مرغوب بها (الرفاعي، 1998).

ب. الحد من بعض الممارسات الشرائية الغير مرغوب فيها داخل المجتمع مثل السجائر والكحول وغيرها حيث تعمل الدولة على محاربتها وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية عليها بهدف رفع أسعارها وبالتالي تقليل الطلب عليها، ونلاحظ أن ظاهرة فرض الضرائب العالية على السجائر والمشروبات قد بدأت تعم معظم دول العالم لما لها من تأثيرات سلبية على المجتمع.

ثانياً :أهداف اقتصادية:

تلعب الضرائب دورًا كبيرًا في تشجيع الاستثمار في مجال معين أو التقليل منه في مجال آخر، فإذا ما رغبت الدولة بتشجيع وزيادة الاستثمار في مجالات معينة قامت بتخفيض نسبة الضرائب على تلك المجالات أو حتى الإعفاء منها، وبالتالي توجيه عملية الاستثمار نحو ذلك القطاع (أبو نصار، 1998) وهذا ينعكس إيجابيًا على تحقيق التنمية في المجالات التي تراها الدولة مناسبة، مثل قطاع الزراعة أو الصناعة وغيرها، والعكس صحيح. أن تفرض ضرائب للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار خاصة في الدولة النامية وبالتالي توجيه تلك المدخرات إلى الاستثمار، وعن طريق الضرائب أيضاً يمكن للدولة أن تختار سياسة ضريبية حكيمة تشجع الادخار والاستثمار في المجالات التي تخدم الاقتصاد (الرفاعي، 1998).

فالضرائب أيضًا هي وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي في كل من حالة التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم والتي تنتج عن ارتفاع كبير في مستويات أسعار والسلع والخدمات والتي قد يكون من أسبابها توافر السيولة بشكل كبير في أيدي المواطنين، في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى زيادة نسب الضريبة المفروضة على المواطنين بهدف امتصاص جزء من تلك السيولة وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم، أما في حالة الانكماش المتمثل في الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فالدولة في هذه الحالة تلجأ إلى خفض نسب الضرائب المفروضة على مواطنيها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة في المجتمع يرافقه زيادة في الإنفاق وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية للدولة (أبو نصار، 1998).

ثالثاً: تمويل نفقات الدولة:

حيث أن تمويل نشاط الدولة هو السبب الرئيس لفرض الضرائب وهذا الأمر ينطبق على الدول قديماً وحديثاً، فكلما ازداد حجم السكان في الدولة كلما ازدادت الحاجة إلى العديد من المشاريع اللازمة لذلك المجتمع وهذا يقطع على عاتق الدولة وهو ما يسمى بالسلع العامة

كالدفاع والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع، من هنا برز دور الضرائب كإحدى وسائل تمويل هذه النفقات (صيام، 1994).

رابعًا: حماية الإنتاج المحلي:

حيث يؤدي فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة إلى توفير الحماية والقدرة على المنافسة للإنتاج المحلي مقارنة مع الإنتاج المستورد شريطة أن تكون رسوم الإنتاج المفروضة محليًا أقل من رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة، هذا الأمر ينطبق على كل المنتجات الزراعية والصناعية، إلا أن هذا الأمر يلقى معارضة قوية من المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والمركز العالمي للتجارة والتي تطالب برفع جميع الحواجز الجمركية أمام التبادلات التجارية (صبري، 1998).

المبحث الثاني: الأساس القانوني للضرائب:

في عصرنا الراهن تناولت أغلب دساتير الدول الضرائب، في الوقت الذي أكدت فيه على أن فرض الضريبة يدخل في إطار السيادة السياسية للدولة، وأن إلغاء أو تعديل هذه الضريبة يجب أن يكون في إطار القانون، فالقرن التاسع عشر شهد جدلاً كبيراً بين نظريات منها ما اعتبر بأن الضريبة مستندة إلى العلاقة التعاقدية بين الفرد والدولة ومنها ما اعتبر فرض الضريبة واجب وطني (شاميه، 1997).

ولكن الذين اعتبروا الضريبة علاقة تعاقدية فسروا ذلك على أن الفرد يدفع الضريبة لأنه يحصل على شيء بالمقابل وبالتالي يكون الهدف من فرض الضريبة هو العقد الضمني بين الفرد والدولة بحيث يتم الاتفاق على أحكام هذا العقد بين الدولة وممثلي الشعب (السلطة التشريعية) بينما اعتبرها البعض الآخر عقد بيع يقوم بموجبه الفرد بدفع مبلغ معين من ماله الخاص مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة لهم وهناك من اعتبرها عقد تأمين وآخر اعتبرها عقد مقايضة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات إلا أنه يبقى لها فائدة وهي ضرورة قيام الدولة بإنفاق حصيلة الضرائب على الخدمات المختلفة التي تعود بالنفع على المواطنين وألا تكون أخلت بواجباتها نحوهم (الخطيب، 2003).

فالواقع أن النظرية التعاقدية للضريبة: ما هي إلا نتاج النظرية الفردية في تفسير الدولة، فهذه النظرية أتى بها مونتيسكيو وآدم سميث، إلا أن التطورات التي حدثت في العالم في بداية القرن العشرين جعلت من النظرية التعاقدية نظرية ملائمة عن تلك الفترة، إلا أنه في الوقت الحاضر تفرض الضريبة دون مقابل فدافع الضريبة لا يحصل على شيء مقابل دفعه للضريبة بل يدفعها كونه عضواً في المجتمع، وكون الدولة ضرورة اجتماعية وسياسية من الواجب عليها تحقيق غايات مادية ومعنوية للأفراد، فهذه الغايات هي الإنفاق بحيث يتطلب تحقيقها المساهمة من قبل أفراد المجتمع حتى تتمكن الدولة من تحقيقها وتفرض على رعاياها المساهمة بعبء الإنفاق العام (شاميه، 1997).

المطلب الأول: الخصائص الواجب توافرها في النظام المحاسبي الضريبي:

بعد بيان تعريف الضريبة وقواعد فرضها وأهدافها، سنتناول الخصائص الواجب توافرها في النظام المحاسبي الضريبي لكي ينمو ويحقق أهدافه وهي (عبد المعتال، 1970):

أولاً: أن يكون لدى هذا النظام القدرة الكافية على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة التي تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى درجة نمو المجتمع، فتختلف تلك الأهداف في المجتمع الرأسمالي عنها في المجتمع الاشتراكي وفي مجتمع متقدم عنها في مجتمع تخلف أو نامٍ، وفي مجتمع زراعي عنها في مجتمع صناعي.

ثانياً: أن يتسم هذا النظام بالعدالة، فتفرض الضريبة على جميع المواطنين ويساهم جميع مواطني الدولة ورعاياها في تحمل نفقاتها وأعبائها كل حسب مقدرته المالية وبعض النظر عما يتمتع به من حماية الدولة أو الفوائد والمنافع التي تعود عليه.

ومما لا شك فيه بأن هذه الخاصية مهمة في أي نظام سليم فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل استهانة بشعور الممولين وتكون مصدر اضطراب في الكيان الاجتماعي.

ثالثاً: أن يتصف هذا النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب أو أسعارها فيراعى لمقدرة المالية للممولين وحالتهم الاقتصادية على تحمل العبء الضريبي فلا تكون الضريبة ثقيلة ومبالغ فيها لأن ذلك يدفع بالممولين إلى التهرب من دفعها أو تخرج الممول من دائرة النشاط الاقتصادي إذا ما أدى دفعها إلى استنفاذ رأس ماله تدريجياً وبالتالي تصفية نشاطه، وبذلك يكون النظام الضريبي عائق أمام النمو والاستقرار الاقتصادي لا داعماً له، فشرط عدم المبالغة والمغالاة في فرض الضرائب أساسي وضروري لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي (المحجوب، 1996).

رابعا: أن يكون النظام بسيطاً وسهلا وواضح المعالم، وخال من التعقيدات مع عدم الإخلال بالوظائف والمبادئ والأهداف التي وضع من اجلها أي لا تؤدي سهولته إلى ضياع حق الخزينة العامة للدولة ويتحقق ذلك بما يلي:

أ- قيام موظفي الإدارة المالية بمتابعته وتنفيذه بطريقة سهلة وسليمة.

ب- سهولة تدريب الموظفين الجدد واستيعابهم للنظم في أقل وقت ممكن.

ت- الإقلال من التهرب الضريبي وبالتالي تلافي آثاره السيئة اجتماعياً ومالياً واقتصاديا حيث فرص تهرب الممول تكون أقل كلما كان النظام الضريبي أكثر تعقيداً (صدقي، 1970).

خامساً: مرونة النظام وقابليته للتطور انكماشاً واتساعاً تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضاً حجم العمليات التي يقوم بها، بحيث يكون متسع لإخضاع أي نشاط اقتصادي جديد للضريبة أو إعفاء نشاط اقتصادي كان يخضع للضريبة، دون أن يفقد النظام مقوماته الجوهرية هذا بحاجة إلى مراجعة دورية لهذا النظام ومواكبه أي تغير في أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أسعد، 1969).

سادساً: العمل على إزالة أسباب التوتر بين الخزانة هذا يؤدي إلى زيادة الثقة وتحقيق مزيد من التعاون بينهما لأن العلاقة بين الممول والخزانة يجب أن تقوم على الثقة والتعاون من أجل تحقيق الصالح العام (عبد المعتال، 1970).

المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي ومفهوم السياسة الضريبية:

هناك مفهومان للنظام الضريبي وهما المفهوم الواسع والمفهوم الضيق:

النظام الضريبي بالمفهوم الضيق: عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.

أما المفهوم الواسع: فهو يتمثل في أنه عند اتحاد العناصر الأيدلوجية والاقتصادية والفنية تفاعلها مع بعضها البعض تؤدي إلى كيان ضريبي معين فالنظام الضريبي يعكس السياسة الضريبية السائدة في المجتمع والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها الممثلة في حصيلة ضريبة ملائمة من أجل تمويل النفقات العامة في الدولة والعمل على إعداد برامج للتنمية الاقتصادية.

ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد في المجتمع، فهذا المفهوم الواسع للنظام الضريبي يشتمل على الصورة الفنية للضرائب ضرائب موحدة أو نوعية على الدخل، ضرائب الثروة، وضرائب المبيعات، ضرائب جمركية، وضرائب الدمغة وهذه الصور تتلاءم كلها مع الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتشكل الإطار الضريبي المتكامل والذي يعمل من خلال تشريعات وأنظمة وقوانين ضريبية من أجل تحقيق أهدف السياسة الضريبية. وبشكل مختصر يمكن تعريف النظام الضريبي: بأنه مجموعة الضرائب المطبقة في بلد معين في لحظة معينة (فوزي، 1971).

مفهوم السياسة الضريبية: لما كان النظام الضريبي يرتبط بشكل وثيق مع السياسة الضريبة للمجتمع فإنه مصمم من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن السياسة الضريبة ما هي إلا تحليل للنشاط المالي للدولة وانعكاسات هذا النشاط على قطاعات الاقتصاد القومي (قطاع عائلي، والأعمال الخاصة، وقطاع العالم الخارجي) فهي تتكيف بشكل كمي مع حجم الإيرادات الضريبية وتكيفًا نوعياً مع مصادر هذه الإيرادات وذلك من اجل تحقيق أهدافها وفي مقدمتها تشجيع الاستثمارات والاستقرار الاقتصادي وتوزيع عادل لثروات المجتمع لتقليل التفاوت بين طبقاته

وعليه فإن من يضع مخططات السياسة الضريبة هو الحكومة وهي أيضاً تقوم بتنفيذه باستخدام الأدوات الضريبية (فوزي، 1971).

القواعد الأساسية للضرائب:

أولاً: قاعدة اليقين:

ويقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة معلومة ومؤكدة ومحددة بوضوح وبلا تحكم من حيث المطرح الوعاء والمعدل والتحقق والجباية: وفي ذلك يقول آدم سميث" :يجب أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحاً ومعلوماً للممول أو لأي شخص آخر" وينتج عن ذلك أن آدم سميث قد فسر قاعدة اليقين باشتراط الدقة التامة في جميع المراحل التي تمر بها الضريبة. ويرتبط بقاعدة اليقين أمران: أولاً: وضوح صياغة نظام الضريبة، وثانياً: استقرار نظام الضريبة.

ويقصد بوضوح صياغة نظام الضريبة أن تتسم عبارات التشريعات الضريبية وما يتعلق بها من قرارات وبلاغات أو منشورات :تفسيرية أو إدارية، دورية أو غير دورية، بالوضوح وعدم الغموض، ذلك أن الغموض في هذه العبارات مدعاة للتفسير والتأويل والاختلاف، وما قد يترتب على ذلك من أخطار التناقص، ومن ثم فإن الإدارة المالية – وهي تصدر نظام ضريبة الدخل أو تعدل فيه – يجب أن تراعي الدقة.

أما استقرار نظام الضريبة فيقصد به ألا تحدث الإدارة المالية في نظام الضريبة تعديلات كثيرة أو تعديلات فجائية منتظرة، ذلك أن كثرة التعديلات في الأحكام الضريبية قد يؤدي إلى زعزعة الثقة والشك في توقعات الإدارة المالية. ويرتبط بهذا أيضا عدم الإقدام على إلغاء النظام الضريبي وإحلال نظام جديد بدلاً منه طفرة واحدة، ذلك أن أي نظام ضريبي – مثل غيره من الأنظمة الأخرى - يحتاج إلى مده طويلة نسبية ليألفه موظفو الإدارة المالية الضريبية

والممولون طريقة تنفيذه ويطلعوا على تفصيلاته ولتستقر تفسيراته، ومن ثم فإن الإدارة المالية– وهي تصدر نظام ضريبة الدخل –يجب أن تراعي الاستقرار(فرهود).

إن مراعاة قاعدة اليقين، وما يترتب عليها من مراعاة وضوح الصياغة واستقرار نظام ضريبة الدخل تترتب عليها فائدتان:

الأولى للمكلف: وهي أن يعلم التزاماته قبل الإدارة المالية بشكل محدد، ومن ثم فإن كل مكلف يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل هذه الإدارة.

والثانية للمجتمع: وهي أنه يترتب على الاستقرار الضريبي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن استقرار نظام الضريبة يؤدي إلى وضوح الرؤيا أمام مجموع المكلفين فتصبح هذه الضريبة معتبرة من ضمن التكاليف لديهم وهذا ما يجعلهم أكثر قدرة على اتخاذ القرارات في شؤونهم. وهذا ما دعا إليه بعض الكتاب مثل "كانار "إلى القول بأن" :كل ضريبة قديمة طيبة، وكل ضريبة جديدة ضريبة سيئة ."والسبب في هذا القول هو أن الضريبة القديمة بعد أن استقرت في أذهان الممولين وتوافرت فيها قاعدة اليقين فإنها تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وكل ما ذكر سابقاً عن قاعدة اليقين ينطبق بكاملة على ضريبة الدخل. وبذلك من الضروري عدم إجراء تعديلات كثيرة في نظام ضريبة الدخل (فرهود).

ثانيا: قاعدة الملائمة:

وتعني هذه القاعدة أن تكون الأحكام المتعلقة بتحصيل الضريبة ملائمة للمكلف وعلى الأخص فيما يتعلق بمواعيد وأساليب جبايته (خصاونه، 1999).

وهنا نعني بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع أحوال المكلفين وبما ييسر عليهم دفعها. وهذا يعني أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وطريقة هذا التحصيل وإجراءاته ملائمة للممول تفادياً لثقل عبئها عليه، ومن هنا فإن الوقت الذي يحصل فيه

الممول على دخله يعتبر أكثر الأوقات ملائمة لتحصيل الضريبة على كسب العمل والضريبة على إيراد القيم المنقولة، كما تحسن جباية الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية في نهاية السنة المالية التجارية، عندما يتم إعداد الحسابات الختامية والميزانية، أي حينما يتم تحديد الأرباح أو الخسائر السنوية. ومضمون هذه المبدأ وجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية وفيما يتعلق بموعد التحصيل وطرق إجراءاته (سلوم).

وقد شرح أدام سميث هذه القاعدة بقوله: تجب جباية الضريبة في الأوقات وبالطرق الأكثر ملائمة للممول. وهذا يعني أن الإدارة المالية يجب عليها التيسير على الممولين حتى يستطيعوا دفع أداء الضريبة دون تحمل إرهاق بدني أو مادي .ويترتب على ذلك عدة أمور:

1. تحديد وقت استحقاق الضريبة أي تحديد الواقعة المنشأة للضريبة تحديدا سليمًا بصورة تلائم الممول ولا ترهقه. وتطبيقا لذلك فإن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية –كما ذكرنا سابقاً – لا تستحق إلا بعد تحقق الربح، وهذا الربح لا يتم تحققه إلا في نهاية السنة المالية. ومن ثم فإنه يعتبر من غير الملائم أن تفرض ضريبة على كل عملية أو على عمليات جزء من السنة لأن التفاعل الكامل لعمليات السنة المالية قد يكون خسارة وليس ربحاً.

2. تحديد موعد سداد الضريبة في الموعد الملائم للممولين، ذلك أن تحديد الواقعة المنشئة للضريبة وحده لا يكفي لتوفر قاعدة الملائمة، ومن ثم فإن على الإدارة المالية أن تحدد أيضا موعد الوفاء بالضريبة في الوقت الذي يتوافر فيه لدى الممول المال الكافي اللازم لسداد الضريبة. وتطبيقا لذلك فإن الضريبة على الدخل من الرواتب والأجور – برغم أنها (فرهود) ضريبة سنوية – فإن جبايتها تتم شهريا أو أسبوعيا من الرواتب أو الأجور، لأن هذه الطريقة هي أكثر ملائمة للممول.

3. يفضل أحيانا أن تسمح الإدارة المالية للمكلف بأن يدفع الضريبة على أقساط، إذا كان أداؤها من قبل المكلف دفعة واحدة يرهقه أو يعتبر سببا في عرقلة نشاطه الاقتصادي.

4. يجب على الإدارة المالية أن تسهل على المكلفين سداد الضريبة في خزانة حكومية قريبة من مساكنهم أو مجال أعمالهم.

5. يجب على الإدارة المالية أن تتحاشى كثرة التفتيش على محال المكلفين أو دفاترهم التجارية، لأن ذلك قد يثير استياء الممولين وسخطهم، ويثقل عبء الضريبة عليهم دون سبب.

6. تترتب على قاعدة الملائمة قاعدة أخرى هي قاعدة "الحجز من المنبع "وتستعمل هذه القاعدة بالنسبة لضرائب الدخل حيث يقوم الشخص الذي يدفع الدخل للممول بخصم مبلغ الضريبة من هذا الدخل قبل توزيعه على صاحبه، أي أن الضريبة تحتجز من دخل الممول عند النقطة التي يولد فيها وقبل أن يصل للممول، وتطبق هذه الطريقة في ضريبة الرواتب والأجور، والضريبة على إيرادات القيم المنقولة، كما يمكن تطبيقها في نطاق ضريبة ريع العقارات .وتطبيق هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيف إحساس الممول بعبء الضريبة.

ثالثاً: قاعدة الاقتصاد:

يقصد بقاعدة الاقتصاد أن تختار الدولة في جباية الضريبة وتحصيلها الطريقة التي تكفلها أقل ما يمكن من النفقات بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه الممولون وما يدخل خزينة الدولة أقل ما يمكن، وهذا ما يفرض على الدولة أن تبتعد عن أسباب الإسراف في تكاليف الجباية.

أي أن لا تكون تكاليف جباية الضريبة أكثر من الضريبة نفسها، أو أن لا تقل عنها بقليل و إلا لا فائدة من هذه الضريبة، فلا بد من الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، ويتم ذلك عن طريق التركيز على تأهيل و تدريب مأموري التقدير دون التركيز على عددهم (الخطيب).

وقد عبر آدم سميث عن هذه القاعدة بقوله" :يجب تطبيق الضريبة وجبايتها بطريقة تخرج من أيدي الممولين أقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل خزانة الدولة." ومعنى ذلك أنه يجب على الإدارة المالية الاقتصاد في مصروفات التحصيل وعدم تحميل الممول تضحية ليست مفيدة أو في غير موضوعها.

وتجد هذه القاعدة تفسيرها في نفسية الممولين وطريقة سلوكهم .ذلك أن الممولين يدفعون الضرائب لكي تستخدم الدولة حصيلتها في النفقات العامة التي يقصد بها تحقيق النفع العام، فإذا علم الممولون أن المبالغ التي يدفعونها لا يلبث أن ينفق جزء منها على موظفيي الإدارة المالية الذين يقومون بجبايتها، أي ينفق جزء منها وهي في طريقها إلى الخزانة العامة فإنه يسود بينهم شعور بالاستياء، ومن ثم فقد ظهرت ضرورة وجود قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية حتى لا يستاء المكلفون ويتذمرون ويمتنعون عن أداء الضريبة أو يتهربون منها.

وتشتمل تكاليف الجباية –من ناحية ضريبة الدخل – ما يلي:

1. ما تنفقه الدولة على الموظفين المستخدمين والعاملين الذين يقومون بالجباية من رواتب وأجور.
2. ما تشتريه الدولة من أدوات ومهمات لازمة للإدارة المالية التي تقوم بالجباية.
3. النفقات التي يتحملها الممولون عند دفعهم الضريبة بما فيها نفقات انتقالهم إلى مقر الإدارة المالية لتقديم بياناتهم أو لمناقشتهم وللطعن.

ويترتب على قاعدة الاقتصاد بعض الأمور منها ما يلي:

1. أدى تطبيق قاعدة الاقتصاد إلى استبعاد نظام الالتزام الذي كان يتبع قديماً في جباية الضرائب، ذلك أن كثير من الدول كانت تجبي الضرائب في الماضي عن طريق الالتزام والتعهد. وذلك بأن يقوم فرد أو هيئة بدفع مقدار الضريبة عن مقاطعة ما للدولة مقدماً، ثم يتولى عملية الجباية بعدئذ لحسابه الخاص تساعده في ذلك السلطات الإدارية،

وقد وجد أن هذه الطريقة يعيبها أن الخزانة لا تحصل على كل المبالغ المدفوعة من قبل الممولين بل على المبلغ المدفوع من قبل الملتزم فقط .وهذا يخالف قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية (القيسي، 2000).

2. إذا بلغت نفقات الجباية ضريبة الدخل نسبة كبيرة من حصيلتها أصبح من غير المجدي عدم فرضها .وتطبيقا لذلك نجد ما يلي:

• أعفيت الدخول الصغيرة من ضريبة الدخل، لأن جباية هذه الضريبة بالإضافة إلى أنها تخالف العدالة، تكلف الدولة نفقات قد تعادل ما يجبى من هذه الضريبة.

• امتنعت كثير من الدول، وخصوصا منها الدول النامية، عن فرض ضريبة على الدخل الزراعي نظراً لأن فرض هذه الضرائب يكلف الدولة نفقات ضخمة.

3. يترتب على قاعدة الاقتصاد أيضا أن تقتصد الإدارة المالية في توقيع الغرامات والجزاءات المالية، لأنها تعتبر من النفقات التي يتحملها الممولون عند دفعهم الضريبة. ومن ثم فإن الإسراف في استخدامها أو استغلالها استغلالاً غير مشروع يضر بالممولين ويصيب الاستقرار الاقتصادي.

4. إن قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية تعتبر إحدى القواعد التي تربط بين الإيرادات العامة، والنفقات العامة، ومن ضوابط هذه النفقات قاعدة الاقتصاد التي تنص على وجوب الإنفاق العام مع الابتعاد عن التبذير فيه، وهذا يتطلب أن توجد مبررات حول صرف أية نفقة، وأن تسير الدولة بالمرافق العامة يجب أن تهدف لإشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إذا كان الإنفاق العام تبذيراً (فرهود).

رابعاً: قاعدة العدالة:

يقول آدم سميث بأنه "يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم" النسبية، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حماية حكومته (صبري، 2003).

ويعني هذا المبدأ أن يساهم كل عضو من أعضاء الجماعة في الأعباء العامة الضريبية بحسب مقدرته النسبية. ولعل أحد المبادئ الأساسية المستقرة الآن فيما يتعلق بتوزيع العبء الضريبي هو أن الأفراد الذين يعيشون في ظروف متساوية لا بد من معاملتهم معاملة متساوية.

وهذا المبدأ يستند إلى المبدأ العام القائل بمساواة الأفراد أمام القانون، وتحرم دساتير العالم قيام المؤسسات القانونية بمعاملة بعض الأفراد معاملة تعسفية أو تحكمية أو تميزي وتمتد هذه الحماية لتشمل توزيع العبء الضريبي.

ومبدأ العدالة الضريبية يقوم على أسس أخلاقية، ذلك أن فرض ضريبة تحكمية على بعض الأفراد، أو تميز بعض الأفراد في المعاملة الضريبية يعتبر انتهاكا لنظام القيم السائدة في المجتمع (سلوم).

والأخذ بمبدأ العدالة يمنع الحكومة من فرض ضريبة على فرد معين بالذات بصفته هذه أو على مجموعة من الأفراد بصفتها تلك وكذلك فإن مبدأ العدالة الضريبية يحرم الضريبة على أساس الدين أو الجنس أو اللون.

ومبدأ العدالة لا يقوم على المعاملة المتساوية للذين يعيشون في ظروف متشابهة فحسب بل يمتد ليعامل معاملة غير متساوية لمن لا تتساوى أو تتشابه ظروفهم .وقد استقر التقليد الاقتصادي والمالي على قاعدة معينة يتم بناء عليها تقسيم الأفراد أو المجموعات لغرض الضريبة ألا وهي دخل الفرد وثروته.

وتقضي العدالة أن تكون الضريبة عامة أي تفرض على جميع الأشخاص وعلى كافة الأموال وتعني العمومية الشخصية أن يلتزم كافة المواطنين في الدولة والمقيمين في خارجها إذا

كانت لهم أملاك في الدولة وكافة الأجانب القاطنين فيها بدفع الضرائب إلى الدولة .أما العمومية المادية فتنصرف إلى فرض الضريبة على كافة الأموال سواء كانت دخولا أم ثروات دون استثناء.

هذا وأن التشريعات المالية لمختلف الدول ومن اجل تحقيق العدالة الاجتماعية فإنها تأخذ في الاعتبار عند تقرير الضريبة شخصية الممول ومركزه المالي وحالته الاجتماعية، ولهذا اصطبغت كثير من الضرائب بصبغة شخصية.

هذا ويجدر التعريف بين العدالة كهدف من أهداف الضريبة والعدالة كركن من أركانها. فالعدالة كهدف من أهداف الضريبة تعني وظيفة الضريبة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي كأداة لإحداث توزيع الدخول والثروات بين أفراد وطبقات المجتمع، هذه العدالة الاجتماعية تختلف في مدلولها ومرماها عن العدالة كركن من أركان الضريبة.

الفصل الرابع

المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة

1.4 مقدمة

2.4 المنهج العلمي المستخدم

3.4 مجتمع الدراسة

4.4 عينة الدراسة

5.4 أداة الدراسة

1.5.4 صدق الأداة

2.5.4 اختبار ثبات الأداة

6.4 إجراءات الدراسة

7.4 تصميم الدراسة

8.4 المعالجات الإحصائية

الفصل الرابع

المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة

1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج ومجتمع وعينة وأداة ودلالات الصدق والثبات المستخدمة في هذه الدراسة ومتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان ذلك:

2.4 المنهج العلمي المستخدم:

من أجل التعرف على كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات لأن المنهج الوصفي يقوم بدراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها بشكل دقيق ويعبر عنها تعبيرا كيفياً أو تعبيراً كميّاً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

3.4 مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه: جميع الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجها عليها وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هم من موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل والقيمة المضافة في منطقة الشمال والبالغ عددهم (150).

4.4 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من (85) فرداً من موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومأموري التقدير في الدوائر الضريبة والدخل والقيمة المضافة في منطقة الشمال، حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة والجداول التالية تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

1- تغير العمر:

نستنتج من ذلك أن الشركات بحاجة تركز على تعيين الموظفين ذوي الخبرة يتضح ذلك من أن 43.5 من العينة يزيد عمرهم عن 41 سنة وكذلك الحال بالنسبة لمأموري التقدير في الدوائر الضريبية.

الجدول (1.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
من 18-24 سنة	12	%14.1
من 25-30 سنة	18	%21.2
من 31-40 سنة	18	%21.2
41 سنة فأكثر	37	%43.5
المجموع	85	100.0

يتضح من الجدول (1.4) بأن ما نسبته 43.5% من عينة الدراسة أعمارهم 45سنة أكثر هذا بدوره قد يكزن مؤشراً على أنهم من ذوي الخبرات، 21.2% من عينة الدراسة في عمر 25-30 سنة و31-40 سنة، 14.1% في عمر18-24 سنة.

2 – متغير المؤهل العلمي:

الجدول (2.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
دبلوم متوسط (معهد)	16	%18.8
بكالوريوس	54	%63.5
ماجستير	15	%17.6
المجموع	85	100.0

تبين من الجدول (2.4) السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 63.5%، 18.8%دبلوم متوسط و17.6%يحملون شهادة الماجستير.

3 – متغير التخصص:

جدول رقم (3.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	38	%44.7
علوم مالية	13	%15.3
اقتصاد	8	%9.4
إدارة	24	%28.2
أخرى	2	%2.4
المجموع	85	100.0

يتبين من الجدول (3.4) السابق أن 44.7% من المبحوثين يحملون تخصص محاسبة و28.2% إدارة و15.3% علوم مالية و9.4% اقتصاد، 2.4% تخصصات أخرى.

4- متغير سنوات الخبرة:

يستنتج من ذلك أن الشركات المساهمة العامة حديثة النشأة حيث أن سنوات الخبرة لدى مديريها في الغالب لا تتجاوز العشر سنوات وأيضاً هذا يدل على أن مأموري التقدير في الدوائر الضريبة قد تم استبدالهم في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
من 1-5 سنوات	32	%37.6
من 5-10 سنوات	30	%35.3
أكثر من 10 سنوات	23	%27.1
المجموع	85	100.0

تبين من الجدول (4.4) السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة خبرتها المهنية من 1-5 سنوات 37.6%، و35.3% من العينة من 5-10 سنوات و 27.1% لها أكثر من 10 سنوات.

5- متغير المسمى الوظيفي:

جدول (5.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
محاسب	14	%16.5
رئيس قسم حسابات	26	%30.6
مدير	8	%9.4
مأمور تقدير	27	%31.8
مدير مالي	10	%11.8
المجموع	85	100.0

تبين من الجدول (4.4) السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة مأمور تقييم 31.8%، و30.6% من العينة رئيس قسم الحسابات و 16.5% محاسب و 11.8% مدير مالي و 9.4% مدير.

5.4 أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة للدراسة وذلك لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة للتعرف على كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وتكونت الاستبانة من (ملحق رقم 1):

القسم الأول: شمل مقدمة الاستبانة ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين على الإجابة بموضوعية وصراحة على فقراتها، وطمأنة المبحوثين على سرية المعلومات، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الثاني: معلومات عامة (المتغيرات الديموغرافية)، والتي دخلت كمتغيرات في البحث وهذه المتغيرات هي متغيرات الفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة المهنية، والمسمى الوظيفي.

القسم الثالث: تكون من 65 سؤال تتعلق بكفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، حيث تم تقسيم الأسئلة إلى 7 مجالات وهذه المجالات موضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم (6.4): مجالات الدراسة

الرقم	المجال	الأسئلة
1	إجراءات عمل النظام	1-12
2	تدفق المعلومات ومصادر البيانات	13-16
3	السياسات المحاسبية	17-29
4	صفات التقارير المالية	30-41
.5	مهمات ملحقة بعمل النظام	42-46
.6	طاقم التنفيذ	47-57
.7	المعدات والبرمجيات والتجهيزات	58-65
مجموع الأسئلة		65

هذا وقد تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وقد بُينت الفقرات وأعطيت الأوزان كما هو آت:

موافق بشدة: خمس درجات

موافق: أربع درجات

لا أدري: ثلاث درجات

غير موافق: درجتين

غير موافق بشدة: درجة واحدة

تفسير النتائج (معيار التقويم):

يتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار التالي للموافقة:

(80%-100%) كبيرة جدا.

(60%-79.9%) كبيرة.

(40%-59.9%) متوسطة.

(39.9%فاقل) قليلة.

1.5.4 صدق الأداة:

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبانة، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، وقد أشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة.

2.5.4 اختبار ثبات الأداة:

لقد تم قياس معامل الثبات لأداة الدراسة من خلال اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وقد بلغت قيمة معامل الثبات (96.69%) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض البحث العلمي.

6.4 إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

* إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
* تحديد أفراد عينة الدراسة.
* توزيع الاستبانة.
* تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

* تفريغ إجابات أفراد العينة.

* استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

7.4 تصميم الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

1- المتغيرات المستقلة

- **الفئة العمرية:** ولها أربع مستويات وهي: (من 18-24 سنة، من 25-30 سنة، من 31-40 سنة، 41 سنة فأكثر)

- **المؤهل العلمي:** وله ثلاث مستويات: (دبلوم متوسط (معهد) أو بكالوريوس أو ماجستير)

- **التخصص العلمي:** وله خمس مستويات: (محاسبة أو علوم مالية أو اقتصاد أو إدارة أو أخرى)

- **سنوات الخبرة في العمل**: وله ثلاث مستويات: (من 1-5 سنوات أو من 5-10 سنوات أو أكثر من 10 سنوات).

- **المسمى الوظيفي:** وله خمس مستويات (محاسب أو رئيس قسم حسابات أو مدير أو مأمور تقدير أو مدير مالي).

2- **المتغيرات التابعة:**

وتشتمل على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالتعرف على كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

8.4 المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA).
4. اختبار LSD للمقارنات البعدية (اختبار المقارنات البعدية بدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لحالات المتغير باختبار التباين الأحادي ون وي انوفا).
5. معامل كرونباخ الفا.

الفصل الخامس

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.5 مقدمة

2.5 تحليل أسئلة الدراسة

1.2.5 تحليل السؤال الأول

2.2.5 تحليل السؤال الثاني

3.2.5 تحليل السؤال الثالث

4.2.5 تحليل السؤال الرابع

5.2.5 تحليل السؤال الخامس

6.2.5 تحليل السؤال السادس

7.2.5 تحليل السؤال السابع

3.5 اختبار فرضيات الدراسة

1.3.5 اختبار الفرضية الأولى

2.3.5 اختبار الفرضية الثانية

3.2.5 اختبار الفرضية الثالثة

4.2.5 اختبار الفرضية الرابعة

5.2.5 اختبار الفرضية الخامسة

الفصل الخامس

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.5 مقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة ولتحقيق هدف هذه الدراسة؛ تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها، ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها.

2.5 تحليل أسئلة الدراسة:

من أجل تحليل أسئلة الدراسة قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات ومجالات الدراسة ومن ثم ترتيبها تنازليا وفق المتوسط الحسابي، وذلك للإجابة على السؤال الرئيس المتمثل في **(ما مدى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟)**

واعتمد الباحث المستويات الآتية للموافقة:

(100%-80%) كبيرة جدا.

(79.9%-60%) كبيرة.

(59.9%-40%) متوسطة.

(39.9% فاقل) قليلة.

لقد تم استخدام هذه النسب المئوية من قبل الباحث حيث ارتئ أنها مناسبة للحكم على المتوسطات الحسابية المدرجة كنتائج لأسئلة الدراسة حيث أن النسبة المئوية تساوي الوسط الحسابي ضرب 20 درجة وبما أن الباحث قد استخدم في أداة الدراسة (الاستبانه) مقياس لكرت الخماسي لذلك فتكون النسبة المئوية تساوي المتوسط الحسابي ضرب 20 درجة وعلى ضوئها تتحدد درجة الموافقة التي اعتمد عليها الباحث والمذكورة أعلاه في تفسير أسئلة الدراسة.

ونظراً لوجود سبعة مجالات تناولتها النتائج تحت السؤال الأول وتتمثل في (إجـــراءات عمل النظام وتدفق المعلومات ومصادر البيانات والسياسات المحاسبية وصفات التقارير الماليـــة ومهمات ملحقة بعمل النظام وطاقم التنفيذ والمعدات والتجهيزات والبرمجيات)، فسوف يتنـــاول الباحث هذه النتائج كل واحدة منها بشكل منفرد.

1.2.5 تحليل السؤال الأول والفرضية المتعلقة والتي تنص على:

"لا يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية".

"إلى أي مدى توافق على أن ما يلي يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال إجراءات عمل النظام كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (1.5): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات إجراءات عمل النظام مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	7	التعامل مع فواتير المبيعات بموجب التعليمات الضريبية	0.8162	4.3765	87.5	كبيرة جداً
2	6	التعامل مع فواتير المشتريات بموجب التعليمات الضريبية	0.8861	4.3765	87.5	كبيرة جداً
3	11	التعامل مع الرواتب والأجور بموجب السياسات الضريبية	0.7204	4.2000	84.0	كبيرة جداً
4	1	الاعتماد على السياسات المحاسبية المقرة ضريبياً	0.6699	4.1647	83.3	كبيرة جداً
5	3	التعامل بموجب مستندات ضريبية أصولية	0.8523	4.1529	83.0	كبيرة جداً
6	12	التعامل مع عمليات الاستثمار بمقتضى الأحكام والسياسات	0.6099	4.0941	81.8	كبيرة جداً
7	2	متوافقة مع متطلب الأنظمة الضريبية	0.7986	4.0706	81.4	كبيرة جداً
8	8	التعامل مع الأصول الثابتة بموجب السياسات الضريبية	0.9255	4.0235	80.5	كبيرة جداً
9	10	التعامل مع الإيرادات الأخرى بموجب السياسات الضريبية	0.8306	3.9765	79.5	كبيرة
10	4	إجراءات صرف محددة	0.8653	3.9647	79.3	كبيرة
11	5	إجراءات قبض محددة	0.8985	3.9529	79.0	كبيرة
12	9	التعامل مع المصاريف بموجب السياسات والإجراءات	0.9982	3.8353	76.7	كبيرة
		الدرجة الكلية لإجراءات عمل النظام	**0.6000**	**4.0990**	82.0%	**كبيرة جداً**

يتبين من الجدول رقم (1.5) السابق:

- ان الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من قبل عينة الدراسة من حيث مدى إجراءات عمل النظام هي بالترتيب (7، 6، 11، 1، 3، 12، 2، 8) والتي تنص على :

* التعامل مع فواتير المبيعات بموجب التعليمات الضريبية

* التعامل مع فواتير المشتريات بموجب التعليمات الضريبية

* التعامل مع الرواتب والأجور بموجب السياسات الضريبية

* الاعتماد على السياسات المحاسبية المقرة ضريبياً

* التعامل بموجب مستندات ضريبية أصولية

* التعامل مع عمليات الاستثمار بمقتضى الأحكام والسياسات

* التعامل مع الأصول الثابتة بموجب السياسات الضريبية

- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي بالترتيب (10، 4، 5، 9) والتي تنص على التوالي على أن:

* التعامل مع الإيرادات الأخرى بموجب السياسات الضريبية

* إجراءات صرف محددة

* إجراءات قبض محددة

* التعامل مع المصاريف بموجب السياسات والإجراءات

- إنَّ الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة من موظفي الشركات حول مدى إجراءات عمل النظام في كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق

فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بلغت (82.0%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً نحو الأسئلة المتعلقة بمدى إجراءات عمل النظام في كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. إن الطلب على إجراءات عمل النظام عالية من قبل عينة الدراسة (80) كونها أمور جديدة وتعمل على تحديث وخدمة كفاءة المعلومات الضريبية.

أما بالنسبة للفرضية الأولى حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (82%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً، لذلك فإننا نرفض الفرضية التي تنص على ("**لا يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية**") ونقول أنه يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية

2.2.5 تحليل السؤال الثاني والفرضية المتعلقة به والتي تنص على:

"**لا تعتمد دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها**".

"إلى أي مدى توافق على أن ما يلي يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في تدفق المعلومات بما يخدم الحصول على معلومات ضريبية صحيحة؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال تدفق المعلومات ومصادر البيانات كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (2.5): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات مدى تدفق المعلومات ومصادر البيانات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	16	وضوح استخدام نظام محاسبي محوسب	0.7882	4.2118	84.2	كبيرة جداً
2	13	وضوح معايير قبول المستندات	0.5454	4.1882	83.8	كبيرة جداً
3	15	وضوح معايير إصدار المستندات	0.5744	3.5929	71.9	كبيرة
4	14	وضوح مستندات العمل الداخلي	0.9109	3.8353	76.7	كبيرة
الدرجة الكلية لمدى تدفق المعلومات ومصادر البيانات			0.6178	4.0471	80.9	كبيرة جدا

يتبين من الجدول رقم (2.5) السابق:

- أن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من قبل عينة الدراسة من حيث تدفق المعلومات ومصادر البيانات هي بالترتيب (16، 13) والتي تنص على التوالي :

* استخدام نظام محاسبي محوسب

* وضوح معايير قبول المستندات

- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي بالترتيب (15، 14) والتي تنص على التوالي:

* وضوح معايير إصدار المستندات

* توفر مستندات العمل الداخلي

- إنَّ الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة من موظفي الشركات نحو الأسئلة المتعلقة بتدفق المعلومات ومصادر البيانات بلغت(80.9%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً نحو الأسئلة المتعلقة بتدفق المعلومات ومصادر البيانات في كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات

المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

ويستنتج من النتيجة السابقة أن ضرورة أهمية تدفق المعلومات ومصادر البيانات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

أما بالنسبة للفرضية المتعلقة بالسؤال الثاني والتي تنص على: "**لا تعتمد دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها**"، يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت 80.9% وهذه الدرجة كبيرة جداً لذلك فإننا نرفض الفرضية ونقول بأنه تعتمد دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها.

3.2.5 تحليل السؤال الثالث والفرضية المتعلقة به والتي تنص على:

"**لا تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة أكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية**".

"إلى أي مدى توافق على أن ما يلي كسياسات محاسبية من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال السياسات المحاسبية كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (3.5) الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمدى السياسات المحاسبية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	17	سياسات الرقابة الداخلية	0.7925	4.2235	84.5	كبيرة جدا
2	18	سياسات إدارة النقدية	0.7097	4.1412	82.8	كبيرة جدا
3	26	البضاعة / المخزون	0.6864	4.1294	82.6	كبيرة جداً
4	19	مصاريف التأسيس	0.7203	4.0706	81.4	كبيرة جدا
5	25	الاعتمادات المستندية	0.7784	4.0353	80.7	كبيرة جدا
6	24	الذمم المدينة	0.6901	4.0000	80.0	كبيرة جدا
7	28	المصاريف	0.7479	3.9882	79.8	كبيرة
8	27	سياسات الشراء	0.8162	3.9765	79.5	كبيرة
9	29	المخصصات	0.6688	3.8706	77.5	كبيرة
10	21	استثمارات طويلة الأمد	0.7253	3.7882	75.8	كبيرة
11	20	استثمارات قصيرة الأمد	0.7814	3.7647	75.3	كبيرة
12	23	مستحقات العاملين وتعويضاتهم	0.8716	3.7529	75.0	كبيرة
13	22	الموجودات غير الملموسة	0.8220	3.5765	71.5	كبيرة
الدرجة الكلية لمدى السياسات المحاسبية			0.5735	3.9475	79.0	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (4.5) السابق:

- إنّ الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا من قبل عينة الدراسة، من حيث مدى السياسات المحاسبية في كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هي بالترتيب (17، 18، 26، 19، 25، 24،) والتي تنص على التوالي :

* سياسات الرقابة الداخلية

* سياسات إدارة النقدية

* البضاعة / المخزون

* مصاريف التأسيس

* الاعتمادات المستندية

* الذمم المدينة

- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي بالترتيب(28، 27، 29، 21، 20، 23، 22) والتي تنص على التوالي:

- المصاريف.

- سياسات الشراء.

- المخصصات.

- استثمارات طويلة الأمد.

- استثمارات قصيرة الأمد.

- مستحقات العاملين وتعويضاتهم.

- الموجودات غير الملموسة.

- إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأسئلة المتعلقة بمدى السياسات المحاسبية في كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بلغت (79.0%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بمدى السياسات المحاسبية.

نستنتج أن نسبة 79% من العينة مع استخدام السياسات المحاسبية المذكورة وذلك لأهمية استخدام مثل هذه السياسات في إخراج معلومات يمكن الاعتماد في النواحي الضريبية وغيرها.

أما بالنسبة للفرضية المتعلقة بالسؤال الثالث والتي تنص على: "**لا تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة أكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية**"، فيلاحظ أن الدرجة الكلية قد بلغت 79% وهذه النسبة كبيرة لذلك فإننا نرفض الفرضية الثالثة ونقول " تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة أكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية.

4.2.5 تحليل السؤال الرابع والفرضية المتعلقة به والتي تنص على:

"**لا تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية"ضريبة القيمة المضافة**".

"إلى أي مدى توافق على أن ما يلي من صفات التقارير المالية يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال صفات التقارير المالية، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (4.5) الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات صفات التقارير المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	38	الدقة	0.8363	4.2235	84.5	كبيرة جدا
2	31	الشمولية	0.7639	4.1529	83.0	كبيرة جدا
3	32	تعكس نشاطات الحياة	0.6815	4.1529	83.0	كبيرة جدا
4	30	الملائمة (ملائمة لأغراض المعلومات الضريبية)	0.7366	4.1294	82.6	كبيرة جدا
5	33	الحيادية	0.7241	4.1059	82.1	كبيرة جدا
6	34	القابلية للمقارنة	0.6763	4.0824	81.6	كبيرة جدا
7	35	التوقيت	0.7035	4.0706	81.4	كبيرة جدا
8	36	إمكانية الوصول	0.7130	4.0588	81.2	كبيرة جدا
9	39	المعولية (يمكن الاعتماد عليها)	0.9574	4.0118	80.2	كبيرة جدا
10	37	المرونة	0.8091	3.9882	79.8	كبيرة
11	41	البساطة	0.8789	3.9647	79.3	كبيرة
12	40	الأمنية	0.9152	3.8235	76.5	كبيرة
الدرجة الكلية لصفات التقارير المالية			**0.6868**	**4.0637**	**81.3**	**كبيرة جدا**

يتبين من الجدول رقم (4.5) السابق:

- ان الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا من قبل عينة الدراسة من حيث صفات التقارير المالية هي (38، 31، 32، 30، 33، 34، 35، 36، 39) والتي تنص على:

- الدقة

- الشمولية

- تعكس نشاطات الحياة

- الملائمة (ملائمة لأغراض المعلومات الضريبية)

- الحيادية

- القابلية للمقارنة

- التوقيت

- إمكانية الوصول

- المعولية (يمكن الاعتماد عليها)

- ان الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة من قبل عينة الدراسة من حيث صفات التقارير المالية هي (37، 41، 40) والتي تنص على:

- المرونة

- البساطة

- الأمنية

- إنّ الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأسئلة المتعلقة بصفات التقارير الجيدة بلغت(81.3%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جدا نحو الأسئلة المتعلقة بصفات التقارير الجيدة.

نستنتج من ذلك أن صفات التقارير المالية المذكورة أعلاه بإجماع 81.3% من عينة الدراسة أنها على درجة كبيرة من الأهمية في إنتاج معلومات ضريبية يمكن الاعتماد عليها.

أما بالنسبة للفرضية المرتبة بالسؤال الرابع والتي تنص على: "**لا تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية**"**ضريبة القيمة المضافة**"، فيلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ 81.3% وهذه النسبة

كبيرة جداً لذلك فإننا نرفض الفرضية المتعلقة بالسؤال الرابع ونقول أن تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية"ضريبة القيمة المضافة".

5.2.5 تحليل السؤال الخامس والفرضية المتعلقة به والتي تنص على:

"**لا تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لإغراض ضريبة الدخل**".

"إلى أي مدى توافق على أن ما يلي من مهمات ملحقة بعمل النظام يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مهمات ملحقة بعمل النظام، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (5.5): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات صفات التقارير المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	46	إعداد كشوفات ضريبة القيمة المضافة	0.7222	4.2471	85.0	كبيرة جدا
2	42	تقييم المخزون	0.6709	4.2471	85.0	كبيرة جدا
3	43	تقييم الذمم المدينة	0.5810	4.1765	83.5	كبيرة جدا
4	45	اعداد كشوفات الاهتلاك	0.5601	4.1765	83.5	كبيرة جدا
5	44	مؤشرات مالية مختلفة	0.6730	4.1059	82.1	كبيرة جدا
الدرجة الكلية لمهمات ملحقة بعمل النظام			**0.4800**	**4.1906**	**83.8**	**كبيرة جدا**

يتبين من الجدول رقم (5.5) السابق:

– ان الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا من قبل عينة الدراسة من حيث مهمات ملحقة بعمل النظام هي (46، 42، 43، 45، 44) والتي تنص على:

– إعداد كشوفات ضريبة القيمة المضافة

– تقييم المخزون

– تقييم الذمم المدينة

– إعداد كشوفات الاهتلاك

– مؤشرات مالية مختلفة

–إنّ الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأسئلة المتعلقة بمهمات ملحقة بعمل النظام بلغت (83.8%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جدا نحو الأسئلة المتعلقة بمهمات ملحقة بعمل النظام.

نستنتج من ذلك أهمية هذه المهام في الحصول على معلومات يعتمد عليها من النواحي الضريبية والنواحي الأخرى.

أما بالسبة للفرضية المرتبطة بالسؤال الخامس والتي تنص على: "**لا تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لإغراض** "**ضريبة الدخل**"، فيلاحظ أن النسبة المئوية قد بلغت 83.8% وتعتبر نسبة كبيرة جداً لذلك فإننا نرفض الفرضية المتعلقة بالسؤال الخامس تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لإغراض "ضريبة الدخل.

6.2.5 تحليل السؤال السادس:

"هل تعتقد بأن من ضرورات عمل نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستك اتصاف الموظفين الماليين بالصفات أدناه الأمر الذي سيؤدي إلى الحصول على معلومات ضريبية مناسبة؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال طاقم التنفيذ، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (6.5): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات صفات التقارير المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	53	فهم واضح لحدود الصلاحيات	0.4971	4.5765	91.5	كبيرة جدا
2	52	فهم واضح للمسؤوليات والمهام	0.5475	4.5294	90.6	كبيرة جدا
3	51	فهم طبيعة عمل النظام	0.5027	4.5176	90.4	كبيرة جدا
4	48	المعرفة باستخدام الحاسوب	0.5261	4.5059	90.1	كبيرة جدا
5	54	القدرة على التحليل	0.5658	4.4353	88.7	كبيرة جدا
6	47	المعرفة بالعمل المحاسبي	0.6190	4.3882	87.8	كبيرة جدا
7	49	القدرة على التعامل مع البرمجيات	0.6564	4.3882	87.8	كبيرة جدا
8	55	القدرة على إدارة النظام والمحافظة عليه	0.6794	4.3294	86.6	كبيرة جدا
9	56	القدرة على اكتشاف الخلل في النظام	0.6794	4.2706	85.4	كبيرة جدا
10	57	القدرة على وضع أفكار لتطوير النظام	0.7684	4.2000	84.0	كبيرة جداً
11	50	القدرة على التعامل مع البرمجيات المساعدة	0.7962	4.0941	819	كبيرة جداً
الدرجة الكلية لصفات طاقم التنفيذ			**0.4062**	**4.3850**	**87.7**	**كبيرة جدا**

يتبين من الجدول رقم (6.5) السابق:

- ان الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا من قبل عينة الدراسة من حيث صفات طاقم التنفيذ هي (53، 52، 51، 48، 54، 47، 49، 55، 56، 57، 50) والتي تنص على:

- فهم واضح لحدود الصلاحيات

- فهم واضح للمسؤوليات والمهام

- فهم طبيعة عمل النظام

- المعرفة باستخدام الحاسوب

- القدرة على التحليل

- المعرفة بالعمل المحاسبي

- القدرة على التعامل مع البرمجيات

- القدرة على إدارة النظام والمحافظة عليه

- القدرة على اكتشاف الخلل في النظام

- القدرة على وضع أفكار لتطوير النظام

- القدرة على التعامل مع البرمجيات المساعدة

- إنّ الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأسئلة المتعلقة بطاقم التنفيذ بلغت (87.7%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جدا نحو الأسئلة المتعلقة بطاقم التنفيذ. وهذا يشير إلى أهمية وجود طاقم مدرب وذي كفاءة عالية في تنفيذ العمليات للحصول على معلومات ضريبية كفوأة.

7.2.5 تحليل السؤال السابع:

"هل تعتقد بأن من ضرورات عمل نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستك توفر التجهيزات والمعدات وفق البنود التالية التي تساعد في الحصول على معلومات ضريبية مناسبة؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال المعدات والبرمجيات والتجهيزات، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (7.5): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المعدات والبرمجيات والتجهيزات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	62	معدات تخزين وحفظ البيانات	0.6229	4.5882	91.8	كبيرة جدا
2	59	آلات حاسبة مناسبة	0.6478	4.4941	89.9	كبيرة جدا
3	61	مناسبة المعدات للنظام المحوسب	0.6476	4.4824	89.6	كبيرة جدا
4	58	أجهزة حاسوب مناسبة	0.6646	4.4588	89.2	كبيرة جدا
5	60	نظام محاسبي محوسب ومكفول ومعتمد	0.7882	4.3882	87.8	كبيرة جدا
6	63	تحديث النظام المحوسب باستمرار	0.7974	4.3529	87.0	كبيرة جدا
7	64	البرمجيات المساعدة في العمل المالي	0.8892	4.3176	86.4	كبيرة جدا
8	65	الصيانة الدورية	0.8108	4.2824	85.6	كبيرة جدا
الدرجة الكلية للمعدات والبرمجيات والتجهيزات			**0.5957**	**4.4206**	**88.4**	**كبيرة جدا**

يتبين من الجدول رقم (7.5) السابق:

- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من قبل عينة الدراسة من حيث المعدات والبرمجيات والتجهيزات هي (62، 59، 61، 58، 60، 63، 64، 65) والتي تنص على:

- معدات تخزين وحفظ البيانات

- آلات حاسبة مناسبة

- مناسبة المعدات للنظام المحوسب

- أجهزة حاسوب مناسبة

- نظام محاسبي محوسب ومكفول ومعتمد

- البرمجيات المساعدة في العمل المالي

- تحديث النظام المحوسب باستمرار

- البرمجيات المساعدة في العمل المالي

- الصيانة الدورية

- إنّ الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأسئلة المتعلقة بالمعدات والبرمجيات بلغت(88.4%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جدا نحو الأسئلة المتعلقة بالمعدات والبرمجيات والتجهيزات.

وهذا يشير إلى أهمية التحديث الحاسوبي ووجود معدات تخزين، وحفظ بيانات مناسبة وتجهيزات ذات كفاءة عالية وأنظمة محاسبية مكفولة ومعتمدة مع ضرورة صيانة الأجهزة والمعدات بشكل دوري.

3.5 اختبار الفرضيات الصفرية المنبثقة عن فرضيات الدراسة:

1.3.5 اختبار الفرضية الصفرية الأولى:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية. " تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الاحادي(One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول (8.5): متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
من 18-24 سنة	12	4.0842
من 25-30 سنة	18	4.2468
من 31-40 سنة	18	4.3127
41 سنة فأكثر	37	4.0791

يتضح من خلال الجدول (8.5) ان هناك فروقاً بين الأوساط الحسابية لفئات متغير الفئة العمرية وللتحقق ما اذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (9.5): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المربعات بين الفئات	0.865	3	0.288	1.635	0.188
المربعات الداخلية	14.283	81	0.176		
المجموع الكلي	15.148	84			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

بين من الجدول رقم (9.5) إن قيمة مستوى الدلالة 0.188 وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية. "

2.3.5 اختبار الفرضية الصفرية الثانية:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. " تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول (10.5): متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
دبلوم متوسط	16	4.2203
بكالوريوس	54	4.0733
ماجستير	15	4.4350

يتضح من خلال الجدول (10.5) ان هناك فروقاً بين الأوساط الحسابية لفئات متغير المؤهل العلمي وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الاحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (11.5): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المربعات بين الفئات	1.597	2	0.798	4.831	*0.010
المربعات الداخلية	13.552	82	0.165		
المجموع الكلي	15.148	84			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول رقم (11.5) إن قيمة مستوى الدلالة 0.010 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق لصالح مَـنْ من الفئات كانت الفروقات استخدم اختبار LSD للمقارنات البعدية وفيما يلي جدول يوضح ذلك.

الجدول (12.5): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئات	دبلوم متوسط (معهد)	بكالوريوس	ماجستير
دبلوم متوسط (معهد)	***	0.1471	−0.2146
بكالوريوس	***	***	*−0.3617
ماجستير	***	***	***

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

من الجدول السابق يتبين أن هناك فروقاً من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بين فئات المؤهل العلمي التالية: ما بين بكالوريوس ماجستير ولصالح حملة شهادة الماجستير.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ازداد المؤهل العلمي للموظف كان هناك اهتمام الحد باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات العامة وذلك لأن لبرامج الدراسات العليا في هذا الموضوع لديهم مقررات عملية حاسوبية في تخصصهم.

3.2.5 اختبار الفرضية الصفرية الثالثة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي. " استخدم الباحث المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:-

جدول (13.5): متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
محاسبة	38	4.24
علوم مالية	13	4.11
اقتصاد	8	4.22
إدارة	24	4.05
أخرى	2	4.04

يتضح من خلال الجدول (13.5) ان هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير التخصص العلمي وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (14.5): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المربعات بين الفئات	0.601	4	0.150	0.826	0.512
المربعات الداخلية	14.547	80	0.182		
المجموع الكلي	15.148	84			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

بين من الجدول رقم (14.5) إن قيمة مستوى الدلالة 0.512 وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى التخصص العلمي".

4.2.5 اختبار الفرضية الصفرية الرابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. " تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول (15.5): متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
من 1-5 سنوات	32	4.1336
من 5-10 سنوات	30	4.1290
أكثر من 10 سنوات	23	4.2549

يتضح من خلال الجدول (15.5) أنَّ هناك فروقاً بين الأوساط الحسابية لفئات متغير سنوات الخبرة وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (16.5): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المربعات بين الفئات	0.256	2	0.128	0.705	0.497
المربعات الداخلية	14.892	82	0.182		
المجموع الكلي	15.148	84			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

بين من الجدول رقم (16.5) إن قيمة مستوى الدلالة 0.497 وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير سنوات الخبرة."

5.2.5 اختبار الفرضية الصفرية الخامسة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. "تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول (17.5): متوسطات كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
محاسب	14	4.3068
رئيس قسم حسابات	26	4.1221
مدير	8	4.1567
مأمور تقييم	27	4.1830
مدير مالي	10	4.0342

يتضح من خلال الجدول (17.5) أنَّ هناك فروقاً بين الأوساط الحسابية لفئات متغير المسمى الوظيفي وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الاحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (18.5): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفـروق مـن حيـث كفـاءة المعلومـات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المربعات بين الفئات	0.510	4	0.128	0.697	0.596
المربعات الداخلية	14.638	80	0.183		
المجموع الكلي	15.148	84			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

بين من الجدول رقم (18.5) إن قيمة مستوى الدلالة 0.596 وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. "

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

1.1.6 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

2.1.6 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة الصفرية

2.6 التوصيات

1.2.6 التوصيات المتعلقة بإجراءات عمل النظام

2.2.6 التوصيات المتعلقة بتدفق المعلومات ومصادر البيانات

3.2.6 التوصيات المتعلقة بالسياسات المحاسبية

4.2.6 التوصيات المتعلقة بصفات التقارير المالية

5.2.6 التوصيات المتعلقة بالمهمات الملحقة بعمل النظام

6.2.6 التوصيات المتعلقة بطاقم التنفيذ

7.2.6 الصفات المتعلقة بالمعدات والبرمجيات والتجهيزات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة نحو ذلك.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من الأسئلة والفروض، وسيحاول الباحث مناقشة النتائج المتعلقة بها.

1.1.6 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة والذي ينص على:

ما مدى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم تجزئته إلى سبعة أسئلة شكّلت مجالات الدراسة وهي (إجراءات عمل النظام، تدفق المعلومات ومصادر البيانات، السياسات المحاسبية، صفات التقارير المالية، مهمات ملحقة بعمل النظام، طاقم التنفيذ، والمعدات والبرمجيات والتجهيزات)، من هنا سيتناول الباحث الإجابة عن هذه السؤال وفق المجالات على النحو الآتي:

1- إلى أي مدى توافق على ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

يتضح من نتائج التحليل أن الدرجة الكلية لمدى إجراءات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية بلغ (82.0%) وهي نسبة كبيرة جدا، من هنا يمكن القول أن إجراءات عمل النظام التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية ضرورية للشركات وذلك حسب استجابات أفراد العينة.

بالتالي يمكن القول أن إجراءات عمل النظام تلعب دوراً هاما في إحداث كفاءة للمعلومات الضريبية في حالة تم استغلاله بالشكل المطلوب، وذلك من خلال الاهتمام بها في الشركات، ومن خلال تطوير هذه الإجراءات وتبنيها في الشركات الفلسطينية.

وهذا يدلل على رفض الفرضية البحثية الأولى التي نصها " لا يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية "، وبالتالي فانه يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية وهذا ما تؤكده الدرجة الكلية لمدى إجراءات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية بلغ (82.0%) وهي نسبة كبيرة جدا. ويؤكد ذلك على سلامة النظام المحاسبي في الشركات والمؤسسات الحكومية ويعطي الثقة للبيانات المحاسبية الصادرة عن الجهتين.

2- ما هي ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في تدفق المعلومات بما يخدم الحصول على معلومات ضريبية صحيحة؟

بينت نتائج التحليل وجود درجة كبيرة جداً تتعلق بأثر تدفق المعلومات في خدمة الحصول على معلومات ضريبية صحيحة، ثم وجهة نظر موظفي الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث بلغت هذه الدرجة (80.9%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جدا نحو الأسئلة المتعلقة بأثر تدفق المعلومات في خدمة الحصول على معلومات ضريبية صحيحة.

بالتالي يمكن القول أن **ضرورات عمل النظام المحاسبي** تلعب دوراً هاما في إحداث كفاءة للمعلومات الضريبية **التي من شأنها المساهمة في تدفق المعلومات بما يخدم الحصول على معلومات ضريبية صحيحة،** وذلك من خلال اهتمام الشركات بالنظم المحاسبية الحديثة المحوسبة، ووضوح الإجراءات في التعامل مع النظم المحاسبية بما يضمن الشفافية، والثقة في هذه المعلومات المتدفقة.

وهذا يدلل على رفض الفرضية البحثية الثانية التي نصها " لا تعتمد دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها "، وبالتالي فانه يمكن الاعتماد على دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها وهذا ما تؤكده الدرجة الكلية لمدى تدفق المعلومات في خدمة الحصول على معلومات ضريبية صحيحة بلغ (80.9%) وهي نسبة كبيرة جدا. ويؤكد ذلك على سلامة النظام المحاسبي في الشركات والمؤسسات الحكومية ويعطي الثقة لتدفق المعلومات والبيانات المحاسبية الصادرة عن الشركات والمؤسسات الحكومية.

3- ما هي أهمية السياسات المحاسبية التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

تبين من نتائج التحليل أن هناك أهمية للسياسات المحاسبية في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية بنسبة(79.0%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بمدى أهمية السياسات المحاسبية التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية.

وهذا يدلل على رفض الفرضية البحثية الثالثة التي نصها " لا تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة أكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية "، لذلك تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة أكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية وهذا ما تؤكده الدرجة الكلية للسياسات المحاسبية التي تساهم في الحصول على معلومات

ضريبية صحيحة بلغ (79%) وهي نسبة كبيرة جدا. ويؤكد ذلك على سلامة النظام المحاسبي في الشركات والمؤسسات الحكومية والسياسات المحاسبية المتبعة في كل منها ويعطي الثقة لتدفق المعلومات والبيانات المحاسبية الصادرة عن الشركات والمؤسسات الحكومية وكفاءتها باستخدام النظم المحاسبية المحوسبة.

4- ما هي صفات التقارير المالية التي من شأنها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

أشارت نتائج التحليل أن هناك صفات للتقارير المالية التي تساهم بشكل كبير في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية تعمل على رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهم العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث بلغت نسبتها (81.3%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الصفات لهذه التقارير.

وكان من أهم هذه الصفات هي:

الدقة، الشمولية، تعكس نشاطات الحياة، الملائمة (ملائمة لأغراض المعلومات الضريبية)، الحيادية، القابلية للمقارنة، التوقيت، إمكانية الوصول، المعولية (يمكن الاعتماد عليها)، المرونة، البساطة، الأمنية.

وهذا يدلل على رفض الفرضية البحثية الرابعة التي نصها " لا تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية " ضريبة القيمة المضافة "، لذلك تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية وهذا ما تؤكده الدرجة الكلية لصفات التقارير المحاسبية للشركات والدوائر الضريبية في خدمة الحصول على معلومات ضريبية صحيحة بلغ (79%) وهي نسبة كبيرة جدا. ويؤكد ذلك على مساهمة النظام المحاسبي في الشركات والمؤسسات الحكومية ويعطي الثقة لتدفق المعلومات والبيانات المحاسبية الصادرة

عن الشركات والمؤسسات الحكومية باستخدام النظم المحاسبية المحوسبة التي يلبي حاجة الدوائر الضريبية وخصوصا القيمة المضافة.

5- ما هي أهمية المهمات الملحقة بالنظام والتي من شانها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

أشارت نتائج التحليل أن هناك مهمات ملحقة بالنظام والتي تساهم بشكل كبير في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية تعمل على رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهم العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث بلغت نسبتها (83.8%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً نحو الأسئلة المتعلقة بهذه المهمات.

وكان من أهم هذه المهمات هي:

إعداد كشوفات ضريبة القيمة المضافة، تقييم المخزون، تقييم الذمم المدينة، إعداد كشوفات الاهتلاك، مؤشرات مالية مختلفة.

وهذا يدلل على رفض الفرضية البحثية الخامسة التي نصها " لا تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لاغراض ضريبة الدخل "، تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لاغراض ضريبة الدخل وهذا ما تؤكده الدرجة الكلية للمهات الملحقة بالنظام المحاسبي والتي تعد ضرورة من ضرورات العمل المحاسبي للشركات والدوائر الضريبية في خدمة الحصول على معلومات ضريبية صحيحة بلغت (83.8%) وهي نسبة كبيرة جدا. ويؤكد ذلك على مساهمة النظام المحاسبي في الشركات والمؤسسات الحكومية ويعطي الثقة لتدفق المعلومات والبيانات المحاسبية الصادرة عن الشركات والمؤسسات الحكومية باستخدام النظم المحاسبية المحوسبة التي يلبي حاجة الدوائر الضريبية وخصوصا لاغراض ضريبة الدخل.

6- ما هي أهمية وجود صفات في الموظفين الماليين والتي من شانها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

أشارت نتائج التحليل أن هناك صفات للموظفين الماليين في المؤسسة والتي تساهم بشكل كبير في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية تعمل على رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهم العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث بلغت نسبتها (87.7%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الصفات.

وكان من أهم هذه الصفات هي:

فهم واضح لحدود الصلاحيات، فهم واضح للمسؤوليات والمهام، فهم طبيعة عمل النظام، المعرفة باستخدام الحاسوب، القدرة على التحليل، المعرفة بالعمل المحاسبي، القدرة على التعامل مع البرمجيات، القدرة على إدارة النظام والمحافظة عليه، القدرة على اكتشاف الخلل في النظام، القدرة على وضع أفكار لتطوير النظام، القدرة على التعامل مع البرمجيات المساعدة.

وهذا يؤكد على رفض الفرضيات البحثية الثالثة "لا تعتبر المعلومات الضريبية في ظل النظم المحاسبية المحوسبة اكثر كفاءة منها في النظم المحاسبية اليدوية" والرابعة " لا تتوفر في الشركات المساهمة العامة نظم معلومات محاسبية محوسبة تلبي حاجة الدوائر الضريبية للاحتياجات الشهرية" ضريبة القيمة المضافة"

7- ما هي أهمية توفر معدات وبرمجيات و تجهيزات معينة والتي من شانها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية؟

أشارت نتائج التحليل أن هناك أهمية لوجود معدات وبرمجيات وتجهيزات في المؤسسة والتي تساهم بشكل كبير في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية تعمل على رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهم العامة المدرجة في سوق فلسطين

للأوراق المالية حيث بلغت نسبتها (88.4%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة جداً نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الصفات.

وكان من أهم هذه المعدات والبرمجيات والتجهيزات هي:

معدات تخزين وحفظ البيانات، آلات حاسبة مناسبة، مناسبة المعدات للنظام المحوسب، أجهزة حاسوب مناسبة، نظام محاسبي محوسب ومكفول ومعتمد، تحديث النظام المحوسب باستمرار، البرمجيات المساعدة في العمل المالي، الصيانة الدورية.

وهذا يؤكد على رفض الفرضيات البحثية الاولى " لا يمكن الاعتماد على المعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لأغراض تقدير الأعباء الضريبية " والثانية " لا تعتمد دقة وكفاءة المعلومات الضريبية الناتجة عن الشركات المساهمة العامة على كفاءة النظم المحاسبية المستخدمة فيها " **والخامسة** " لا تمتلك الشركات المساهمة العامة نظما محاسبية تدعم التقارير المالية لاغراض ضريبة الدخل"

وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة والذي ينص على:

ما مدى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟

فانه في ضوء نتائج الدراسة فانه يمكن القول بان هناك كفاءة عالية جدا للمعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، من حيث الدقة وكفاءة النظم المحاسبية ومجاراتها لكل ما هو حديث ومحوسب حيث ان السياسات المحاسبية اصبخت لاتعتمد عبى الهياكل االقديمة في التعامل مع التقارير المحاسبية نظرا للتطور الهائل في نظم المعلومات بل اصبحت الشركات تعمل على تحديث برامجها ونظمها المحاسبية لتواكب التطور في هذا الميدان مما يعطي معلومات يمكن الاعتماد عليها ضريبيا.

2.1.6 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة الصفرية

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الأولى:

التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية.

وأظهرت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي (0.188) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وبالتالي يستنتج الباحث صحة الفرضية وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير الفئة العمرية. "

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الظروف التي يعمل بها الموظفون تتشابه رغم وجود اختلافات في أعمارهم، كما لا يوجد اختلافات جذرية في نظرة الموظفين نحو كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بحسب أعمارهم.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية:

التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وأظهرت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي (0.010) وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وبالتالي يستنتج الباحث عدم صحة الفرضية وبالتالي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. "

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن متغير المؤهل العلمي في العمل الإداري في النظرة إلى كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساهم بشكل كبير في معرفة أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. حيث أنه كلما ازداد المؤهل العلمي لدى الموظف العامل في الشركة زادت نظرته إلى أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وهذا يفسر وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لصالح حملة الشهادات العليا مثل الماجستير على حملة شهادة البكالوريوس.

ج- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثالثة:

التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي".

وأظهرت النتائج مستوى الدلالة (0.512) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن اهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كبيرة لدى جميع الموظفين على اختلاف تخصصاتهم العلمية، بالتالي لا توجد فروق بينهم في وجهات نظرهم نحو موضوع الدراسة.

د- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الرابعة:

التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

وأظهرت النتائج إن قيمة مستوى الدلالة (0.497) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. "

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن جميع الموظفين على اختلاف سنوات خبرتهم يشعرون بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هـ- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الخامسة:

التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي".

وأظهرت النتائج إن قيمة مستوى الدلالة (0.596) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. "

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن جميع الموظفين على اختلاف مسماهم الوظيفي يشعرون بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

2.6 التوصيات

في ضَوْء ما تقدم من نتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات هي:

1.2.6 التوصيات المتعلقة بإجراءات عمل النظام

1. ضرورة التعامل مع فواتير المبيعات والمشتريات بموجب التعليمات الضريبية.
2. ضرورة التعامل مع الرواتب والأجور بموجب السياسات الضريبية.
3. ضرورة الاعتماد على السياسات المقرة ضريبياً.
4. ضرورة التعامل بإجراءات صرف معينة وواضحة.
5. ضرورة التعامل مع الأصول الثابتة والإيرادات الأخرى بموجب السياسات الضريبية.

2.2.6 التوصيات المتعلقة بتدفق المعلومات ومصادر البيانات

1. ضرورة وضوح طريقة تدفق المعلومات ومصادر البيانات التي يعتمد عليها النظام.
2. مصادر بيانات واضحة وليس فيها مجال للشك للخروج بنتائج صحيحة.
3. التأكد من صحة المعلومات قبل السماح لها بالتدفق في النظام.

3.2.6 التوصيات المتعلقة بالسياسات المحاسبية

1. ضرورة إتباع سياسات واضحة وشفافة للتمكن من الحصول على النتائج المرجوة.
2. ضرورة إتباع سياسات محاسبية مقرة ضريبياً وذلك إعطاء نتائج جيدة من النواحي الضريبية.

في كل المجالات مثل التعامل مع النقدية والمخزون ومصاريف التأسيس وغيرها.

4.2.6 التوصيات المتعلقة بصفات التقارير المالية

1. يجب أن تكون التقارير المالية الناتجة عن النظام صحيحة وتتميز بعدة مميزات منها الشفافية والحيادية والتوقيت الملائم ومفهومة وذلك لسهولة اتخاذ القرارات في المستويات الإدارية وأيضاً للحصول على معلومات صحيحة ضريبياً وحسابياً.

5.2.6 التوصيات المتعلقة بالمهمات الملحقة بعمل النظام

1. يجب الاهتمام بإعداد الكشوفات الضريبية وخاصة ضريبة القيمة المضافة.
2. ضرورة إعداد كشوفات تقييم المخزون وتقييم الذمم المدينة.
3. ضرورة إعداد كشوفات الاهتلاك.
4. ضرورة متابعة المؤشرات المالية المختلفة.

6.2.6 التوصيات المتعلقة بطاقم التنفيذ

1. ضرورة تدريب طاقم التنفيذ على أعلى مستوى وتجهيزه للقيام بالمهام الموكلة إليه.
2. عقد دورات تدريبية على النظام المستخدم في الشركات لسهولة التعامل معه وللخروج بنتائج دقيقة.
3. عقد ورشات عمل بين المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتبادل الخبرات بين طواقم التنفيذ.

7.2.6 الصفات المتعلقة بالمعدات والبرمجيات والتجهيزات

1. التأكد دائماً من فعالية المعدات المستخدمة سواء كانت أجهزة حواسيب أو طابعـــات أو ماسحات ضوئية للمستندات وغيرها.

2. وجود برنامج محاسبي مكفول، معتمد وقابل للصيانة وللتحديث في حال الحاجة إلى إضافة تحديثات عليه.

3. ضرورة اختيار التجهيزات المناسبة عند شراء هذه التجهيزات.

4. أيضاً تأمين بيئة مناسبة لمثل هذه التجهيزات في حيث الحرارة والمكان وغيرها.

قائمة المراجع والمصادر

أبو طالب، يحيى محمد (1986): **المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط ــ الرقابة ــ إتخاذ القرارات**، مكتبة عين شمس، القاهرة.

أبو نصار، محمد المشاعلة وآخرون (1996): **الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

أسعد، حسن كمال (1969): **التنظيم والتخطيط المحاسبي**، دار الأنجلو المصرية.

إسماعيل، جمعة، وزينات، محمد محرم (1985): **في نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع.

باسيلي، مكرم عبد المسيح (2001): **المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء**، الطبعة الثالثة، كلية التجارة ــ جامعة المنصورة، ج.م.ع.

برهان، محمد نور (1999): **تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينات**، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول، المجلد (19)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

البياتي، هلال عبود وحسن، علاء عبد الرزاق محمد (1992): **المدخل لنظم المعلومات الإدارية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

الحاج، طارق: **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن8 .

حسين، ليث سعد الله وعبد داؤد، سهير (2005): **دور النظم الخبيرة في تحسين قرارات الموارد البشرية:** نموذج مقترح، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،27-4/28، عمان، الأردن.

حسين، محمد عبد (2000): **نظام المعلومات الإدارية**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

حيل، عوض محمد باشرا (2005): **سوق الأوراق المالية وطبيعة النظم المستخدمة في تحديثه**، دار الفلرابي للنشر والتوزيع ، بغداد.

خصاونه، جهاد (1999): **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

الخطيب، خالد شحادة وشاميه، أحمد زهير: **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، (2003).

الخطيب، خالد وشاميه، أحمد (1997): المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الخطيب، كمال: **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين**.

دعاس، غسان محمد مصطفى (2006): **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا – جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى وسمير كامل محمد (2000): **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

الربيعي، نجاح نعيم مدى (2003): **الاستثمار في الأوراق المالية وإمكانية التعامل بها في سوق الأوراق المالية المرتقبة في اليمن**، رسالة ماجستير، جامعة الملكة أروى، كلية الدراسات العليا، صنعاء.

الرفاعي، خليل محمود (1998): **المحاسبة الضريبية، جامعة الزرقاء الأهلية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سلوم، حسين : **القانون المالي والضريبي**، ص 75 وما بعدها.

شاميه، احمد زهير والخطيب، جمال (1997): **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الصباحي، محمد محمد منصور (2002): **سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية**، الإمكانات والجدوى والنظم المحاسبية، دار الجميل للطباعة والنشر.

صبري، أسامة (2003): **مدى عدالة النسب والإعفاءات الضريبية في نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين (دراسة مقارنة)** "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

صبري، نضال رشيد (1998): **محاسبة ضريبة الدخل**، جامعة القدس، فلسطين.

صدقي، عاطف (1970): مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت.

صيام، وليد زكريا وآخرون (1994): **الضرائب ومحاسبتها**، مطابع الصفوة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

صيام، وليد زكريا والخدش، حسام الدين مصطفى (1994): **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

طمان، عرفات إبراهيم طلعت (1999): **طبيعة سوق الأوراق المالية المصرية والنظم الحاسبية المستخدمة**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

عبد الخالق، أحمد فؤاد (1988): **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ج.م.ع.

عبد الرزاق، محمد قاسم (1998): **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الرزاق، محمد قاسم (1998): **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد المعتال، علي محمود (1970): السياسيات في علم الضرائب، مطبعة المدني -القاهرة.

عرفة، سعيد محمود (1984): **الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، دار الثقافة العربية، القاهرة.

عوض، منصور وأبو النور، محمد (1999): **تحليل نظم المعلومات باستخدام الكومبيوتر**، ط 5، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

غلاب، حسن احمد (1984): **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، ج.م.ع.

فرهود، محمد سعيد، وآخرون: **نظام الزكاة وضريبة الدخل**.

فوزي، عبد المنعم (1972): **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت.

قانون الضريبة الفلسطيني.

قبيس، سعيد عبد الفتاح وآخرون (1981): **مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

القيسي، أعاد حمود (2000) :**المالية العامة والتشريع الضريبي**. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص129، عمان.

المحجوب، رفعت (1979): **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

مطر، محمد (2004): **دور المحاسب الإداري في اتخاذ القرارات**، المحاسب. 28 القانوني العربي، العدد 120، ص 2.

المعمار، علي قاسم حميد (2002): **تقويم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية** ــ دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأداة والاقتصاد ــ جامعة بغداد.

الهادي، محمد (1993): **التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر**، دار الشروق، القاهرة.

الياسي، حسن عبد الله صالح (1999): **السوق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة وإمكانيات رفع كفاءتها وتطويرها**، رسالة ماجستير، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والإدارة.

ياسين، فؤاد توفيق ودرويش، حمد عبد الله (1996): المحاسبة الضريبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع الانجليزية

Bocij, P.Chaffy, D. Greasley, A. Hiickie, S. (2003): **Business information System**, 2nd ed., Prentice Hall, USA.

Glautier MEW & Underdown B.(1977): **Accounting Theory and Practice**, Pitman Publishing, London.

Gorden B. Davis & Margaret H. Olson (1984): **Management Foundation Structure and Information System: Conceptual Development**, second edition, Mc Graw -hill Book Co.

Hall (2004): **Accounting Information systems**.

Kircher P. (1967): **Classification & Coding of Accounting Information**, The Accounting Review, July.

Moscove, S.A., Simkin, M.G., Bagranoff, N.A.(2001): **Core Concepts of Accounting Information System**, 7th ed., John Wiley & Sons Ltd, England.

O` Brien, J. A. (1990): **Management Information System A Managerial End- User Perspective**, Irwin, Boston.

Romany (2007): **Accounting Information systems**.

Vaassen, E.H.J. (2002): **Accounting Information System**: A managerial Approach, John Wiley & Sons Ltd, England

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير المنازعات الضريبية

السيد المجيب المحترم،

تحية وبعد،

يقوم الطالب جهاد جاد الله بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " ومن اجل انجاز هذه الرسالة يستلزم الحصول على معلومات مختلفة من خلال الاستبانه المرفقة ونحن على ثقة تامة أنكم ستجوبون على هذه الاستبانه بدقة وموضوعيه.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ونؤكد لكم أن المعلومات هي لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بصورة إجمالية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إعداد الطالب:

الطالب جهاد جاد الله

اولا – معلومات عامة:

الفئة العمرية:

أ) 18 – 24 سنة ب) 25 – 30 سنة ج) 31 – 40 سنة د) 41– سنة فاعلي -

2)المؤهل العلمي:

أ) أقل من الثانوية العامة ب) الثانوية العامة ج) دبلوم متوسط (معهد)

د) بكالوريوس هـــ) ماجستير و) دكتوراه

3)التخصص:

أ) محاسبه ب)علوم ماليه ج) اقتصاد د) إدارة

هـــ)أخرى

4)المؤهل المهني:

---

5) المسمى الوظيفي:

أ) محاسب ب) رئيس قسم حسابات ج) مدير د) مأمور تقدير هـــ) مدير

ثانيا – معلومات متعلقة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف توفير المعلومات للأغراض الضريبية:

1– إجراءات عمل النظام

إلى أي مدى توافق على أن ما يلي يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شانها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
الاعتماد على السياسات المحاسبية المقرة					
متوافقة مع متطلب الأنظمة الضريبية					
التعامل بموجب مستندات ضريبية أصوليه					
إجراءات صرف محدده					
إجراءات قبض محدده					
التعامل مع فواتير المشتريات بموجب التعليمات					
التعامل مع فواتير المبيعات بموجب التعليمات					
التعامل مع الأصول الثابتة بموجب السياسات					
التعامل مع المصاريف بموجب السياسات					
التعامل مع الإيرادات الأخرى بموجب					
التعامل مع الرواتب والأجور بموجب السياسات					
التعامل مع عمليات الاستثمار بمقتضى الأحكام					

أخرى.....

2 – تدفق المعلومات ومصادر البيانات

إلى أي مدى توافق على أن ما يلي يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شانها المساهمة في تدفق المعلومات بما يخدم الحصول على معلومات ضريبية صحيحة:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
وضوح معايير قبول المستندات					
توفر مستندات العمل الداخلي					
وضوح معايير إصدار المستندات					
استخدام نظام محاسبي محوسب –					

أخرى.....

3 – السياسات المحاسبية

إلى أي مدى توافق على أن ما يلي كسياسات محاسبية يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شانها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
سياسات الرقابة الداخلية					
سياسات إدارة النقدية					
مصاريف التأسيس					
استثمارات قصيرة الأجل					
استثمارات طويلة الأجل					
لموجودات غير الملموسة					
مستحقات العاملين وتعويضاتهم					
الذمم المدينة					
الاعتمادات المستندية					
البضاعة/المخزون					
سياسات الشراء					
المصاريف					
المخصصات					

أخرى.....

4- صفات التقارير المالية

إلى أي مدى توافق على أن ما يلي من صفات التقارير المالية يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شانها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
الملاءمة (ملائمة لأغراض المعلومات الضريبية)					
الشمولية					
تعكس نشاطات الشركة					
الحيادية					
القابلية للمقارنة					
التوقيت					
إمكانية الوصول					
المرونة					
الدقة					
المعولية (يمكن الاعتماد عليها)					
الأمنية					
البساطة					

أخرى.....

5 – مهمات ملحقة بعمل النظام

إلى أي مدى توافق على أن ما يلي من مهمات ملحقة بعمل النظام يعد من ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شانها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
تقييم المخزون					
تقييم الذمم المدينة					
مؤشرات مالية مختلفة					
إعداد كشوفات الاهتلاك					
إعداد كشوفات ضريبة القيمة المضافة					

أخرى.....

6 – طاقم التنفيذ، الإدارة، والتجهيزات والبرمجيات

أولاً – طاقم التنفيذ

هل تعتقد بان من ضرورات عمل نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستك اتصاف الموظفين الماليين بالصفات التالية الأمر الذي سيؤدي إلى الحصول على معلومات ضريبية مناسبة:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
لمعرفة بالعمل المحاسبي					
لمعرفة باستخدام الحاسوب					
القدرة على التعامل مع البرمجيات					
القدرة على التعامل مع البرمجيات					
فهم طبيعة عمل النظام					
فهم واضح للمسؤوليات والمهام					
فهم واضح لحدود الصلاحيات					
القدرة على التحليل					
القدرة على إدارة النظام والمحافظة على					
القدرة على اكتشاف الخلل في النظام					
القدرة على وضع أفكار لتطوير النظام					

أخرى.....

ثانيا – المعدات والبرمجيات والتجهيزات

هل تعتقد بان من ضرورات عمل نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستك توفر التجهيزات والمعدات

وفق البنود التالية التي تساعد على الحصول على معلومات ضريبية مناسبة:

البيان	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
أجهزة حاسوب مناسبة					
الات حاسبة مناسبة					
نظام محاسبي محوسب ومكفول					
مناسبة المعدات للنظام المحوسب					
معدات تخزين وحفظ البيانات					
تحديث النظام المحوسب باستمرار					
البرمجيات المساعدة في العمل					
الصيانة الدورية					

أخرى.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Efficiency of Tax Information for Palestinian Corporations Listed at PSE Using Computerized AIS"

By
Jihad Muhammad Fahed Jad Allah

Supervisor
Dr. Gassan Da'as
Dr. Hatem Al – Kukhun

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Tax Disputes program, at Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine
2011

"Efficiency of Tax Information for Palestinian Corporations Listed at PSE Using Computerized AIS"

Prepared By
Jihad Muhammad Fahed Jad Allah
Supervised By
Dr. Gassan Da'as
Dr. Hatem Al – Kukhun

Abstract

This study aims at measuring the Efficiency of Tax Information for Palestinian Corporations Listed at PSE Using Computerized AIS. Also, it aims at identifying several variables like age, academic qualification, specialization, years of experience and the worker's position.

The study has been divided into six chapters as the following:

The **first chapter** includes the introduction, state of the problem, the importance of the study and its purposes.

The **second chapter** includes the systems of the accounting information and its qualities. Furthermore, it includes the necessary requirements for its implementations. Tax identification, characters, rules and goals have been explained in the **third chapter**.

For achieving the study purpose, a questionnaire consisting of (65) paragraphs has been developed, distributed among of (85) individuals of study sample, gathered, codified, entered the computer and statistically processed by using the statistical package of social science (SPSS).This was the subject of the **fourth chapter**.

In the **fifth chapter**, the study results showed a great agreement on the study questions. Moreover, they showed that there are no significant differences at (α =0.05) about the Efficiency of Tax Information for Palestinian Corporations Listed at PSE Using Computerized AIS due the variables of age, specialization, years of experience and the worker's position. On the other hand, there are significant differences at the same level due the variable academic qualification.

Finally**, the sixth chapter** discusses the study results and hypotheses. And according to the study results, the researcher recommends the following:

1) Dealing with the bills of purchasing, buying, salaries, fixed assets and paying procedures according to the tax policies are very important.

2) Accuracy and transparency of the flow of information which the tax system depend on should be necessity for the corporation work.

3) Transparent and clear tax policy should be available.

4) Following a correct financial reports of the tax system is an important condition for a perfect job.

5) A trained and equipped stuff is one of the reasons for a completed job in this field.

6) A good accounting system along with valid devises are very important for the efficiency of the tax system in the mentioned corporations.